



"جايلك تاني... نفسي أموتك"

عام من الإفلات من العقاب

الانتهاكات المرتكبة بحق المدافعات عن حقوق الإنسان في مصر من أغسطس إلى ديسمبر 2011

| عن نظرة للدراسات النسوية

نظرة للدراسات النسوية مجموعة تهدف إلى تكوين حركة نسوية مصرية تؤمن بأن القضايا النسوية والنوع الاجتماعي هي قضايا مجتمعية وسياسية تؤثر في تطور المجتمعات وتحررها، وتعمل المجموعة على إدماج هذه القضايا في المجالين العام والخاص في المجتمع.

| عن برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان

برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان عبارة عن مبادرة قامت بإطلاقها نظرة للدراسات النسوية في يوليو 2011 لتناول وتغطية القضايا المرتبطة بالمدافعات عن حقوق الإنسان التي فرضت نفسها منذ قيام ثورة 25 يناير 2011، عن طريق إنتاج المعرفة والرصد والتوثيق والدعم النفسي والقانوني. لمزيد عن البرنامج:

<http://nazra.org/programs/women-human-rights-defenders-program>



| بيانات الاتصال

info@nazra.org
www.nazra.org

| فريق العمل

قامت بكتابة هذا التقرير ماسة أمير، الباحثة في برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان، وساعدتها في البحث والتوثيق سلمي النفاش، منسقة برنامج المدافعات، وطارق مصطفى، مسئول برنامج في نظرة. وساهمت في مراجعة التقرير يارا سلام، مديرة برنامج المدافعات، ومزن حسن، المدير التنفيذية بنظرة للدراسات النسوية.

| الملكية الفكرية

صورة الغلاف: 17 ديسمبر 2011 أسوشيتد برس - AP ©.

التقرير منشور برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر - لغير الأغراض الربحية الإصدار 3.0 - أغسطس 2012.
<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/3.0>



| تنويه

يحتوي هذا التقرير على كلمات قد يعتبرها البعض غير مناسبة لذا وجب التنويه على أن هذه الكلمات من ضمن شهادات موثقة من قبل فريق عمل نظرة للدراسات النسوية، ونقوم بنشر مقتطفات من تلك الشهادات كما هي بدون أي تدخل من فريق العمل.

عام من الإفلات على العقاب

4.....	مقدمة
6.....	المنهجية
7.....	أغسطس: بداية العدوان على المدافعات عن حقوق الإنسان
9.....	أكتوبر: أبعاد متنوعة للعنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان
19	نوفمبر: استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان بشكل سافر
24	ديسمبر: استمرار العنف الانتقامي ضد المدافعات عن حقوق الإنسان
31	الخلاصة
34	توصيات إلى السلطات المصرية

مقدمة

اعتقد المصريون بعد الإطاحة بمبارك في الحادي عشر من فبراير 2011 بأن في انتظارهم غدا أفضل، مستقبلاً يتحررون فيه من ظلم "الماضي" ويتمتعون فيه بالحرية التي اعتقدوا إنهم قد استحقوها عن جدارة. أحلام عزرها بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة (المجلس العسكري) الثالث الذي أدى فيه اللواء محسن الفنجري التحية العسكرية اعترافاً وإجلالاً لتضحية الشهداء.¹ ولكن الآمال العريضة في أن يحمي المجلس العسكري الثورة وأن يساعد في تسهيل الوفاء بمطالبها للأسف لم تجد طريقها إلى أرض الواقع، فبعد أكثر من عام من تخلي مبارك عن السلطة لا تزال أشكال القمع تمارس تحت مظلة حكم المجلس العسكري. يهدف هذا التقرير إلى توضيح الكيفية التي تمكنت بها سياسات الماضي القمعية من البقاء، ولا سيما تلك الموجهة إلى المدافعات عن حقوق الإنسان، ولا يكتفي التقرير بتوضيح كيفية استمرار هذه الانتهاكات فحسب بل يوضح جلياً إن الممارسات القمعية التي ترتكبها الدولة بحق المدافعات عن حقوق الإنسان هي في الواقع في تصاعد واضح.

وبينما يواجه كل المدافعين عن حقوق الإنسان العديد من التكتيكات القمعية في سعيهم إلى الوقوف ضد سياسات الدولة القمعية، فإن المدافعات عن حقوق الإنسان يواجهن - إضافة إلى ما يواجه أقرانهن من الرجال من ضرب واحتجاز - انتهاكات فريدة من نوعها ذات صلة وثيقة بهويتهن النوعية، من أمثلة تشويه سمعتهن والتشهير بهن بغرض التشكيك في مصداقية عملهن والتحرش والتعدي الجنسيين. وفي حين إن الاتيان بهذه الانتهاكات ليس بالأمر الجديد، حيث كان ذلك ملمحاً أساسياً لطريقة التعامل مع المرأة في مجال العمل العام منذ عصر مبارك، فما يهدف إليه هذا التقرير هو إظهار طرق استمرار هذه الانتهاكات بل و"ازدهارها" إن جاز التعبير.

ففي مواجهة جماهير النساء الرافضات "العودة إلى بيوتهن"، استخدمت قوات الأمن أساليب الجديدة لـ"ترويعهن"، وقد تجلت مثل هذه التكتيكات من خلال انتهاكات مثل اختبارات كشف العذرية التي أجريت في مارس 2011 ثم تصاعدت بعد ذلك وصولاً إلى درجة خطيرة في ديسمبر الماضي في حادثة "فتاة التحرير" الجديدة²، التي عريت من ملابسها بشكل يكشف عن حمالة صدرها في شوارع القاهرة على يد جنود الجيش يوم فض اعتصام مجلس الوزراء.

توضح الانتهاكات الواردة في هذا التقرير ليس فقط استمرار سياسات فاعلين الدولة التقليديين، من أمثلة الشرطة، بل وظهور تقنيات جديدة "مبتكرة"، تتجلى أحداها في ممارسة جديدة لاحظتها إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان وهي استخدام كلمة سرية - وهي "ما حدث يلمسها" - كإشارة للشروع في التحرش والتعدي على الناشطات. وهكذا يوضح التقرير إن الأمر لا يقتصر على استمرار الانتهاكات بل يدفع إنه في ظل وجود مناخ من الإفلات من

¹ كليب للبيان الذي قرأه الفنجري <http://www.youtube.com/watch?v=uavsdB0aGyl>

² فتاة حمالة الصدر الزرقاء كرمز للصراع الدائر في مصر، متاح بالإنجليزية على <http://www.theweek.co.uk/middle-east/arab-> 20 ديسمبر 2011، [spring/43784/girl-blue-bra-symbol-egypts-ongoing-struggle#ixzz1vP8G9mZH](http://www.theweek.co.uk/middle-east/arab-spring/43784/girl-blue-bra-symbol-egypts-ongoing-struggle#ixzz1vP8G9mZH)

العقاب وغياب الإرادة السياسية لإدخال إصلاحات حقيقية على مؤسسات الدولة من أمثلة الشرطة، فإن هذه الانتهاكات لن نكتفي بمعاودة الظهور بل ستأخذ منعطفًا جديدًا يتسم بالوحشية.

في تقرير نظرة للدراسات النسوية الأول حول المدافعات عن حقوق الإنسان،³ كانت كشف العذرية المروعة رمزًا لانتهاكات العسكر ضد الناشطات، وبالمثل يلقي هذا التقرير الضوء على الوحشية التي تم التعامل بها مع "فتاة التحرير" للتدليل ليس فقط على الانتهاكات الوحشية التي يرتكبها الجيش بحق الناشطات ولكن أيضًا بوصفها رمزًا للتحديات والظروف الشنيعة التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان في ظل العسكرة، والتي هي في لبها محل نزاع حول جسد المرأة. فإن الهدف من هذه الانتهاكات ليس "كسر" المرأة المعنية فحسب ودفعها بشكل نهائي إلى المجال الخاص، بل إلى التلويح، لمجموعة بأكملها، بالضراوة التي قد تكشف عن نفسها إذا ما اقتضى الأمر، للدفع بالجميع خارج نطاق العمل العام إلى الأبد.

ولا يسعنا تحليل الانتهاكات التي تعرضت لها المدافعات عن حقوق الإنسان تحت مظلة حكم العسكر دون النظر في سياق العسكرة، فالعسكرة عملية تتزايد فيها تأثير وهيمنة القيم والمؤسسات وأنماط السلوك العسكرية على المجتمع، وعادة ما يصاحب هذه العملية تبرير متزايد لاستخدام العنف ولوجود العسكر في الحياة المدنية وهياكل صنع القرار وجعلها أمورًا عادية.⁴ وعادة ما تصاحب هذه العملية أيضًا "حالات الطوارئ" التي تستخدم كتبرير لتعليق الحقوق السياسية والمدنية. وعقنة "حالات الطوارئ" ليس بالأمر الذي ابتدعه المجلس العسكري، فقد ظلت مصر محكومة بقانون الطوارئ طيلة فترة حكم مبارك. وعلى الرغم من رفع حالة الطوارئ رسميًا في 25 يناير 2012، إلا إن حاكم مصر العسكري في ذلك الوقت، المشير حسين طنطاوي، قد قيد تطبيق قانون الطوارئ باقتضاره على حالات البلطجة دون تفسير واضح لما تشير إليه هذه اللفظة. ويظهر خلو مزاعم رفع حالة الطوارئ من أي معنى واضح، على سبيل المثال، في القوانين التي تحد من حرية التجمع مثل القانون رقم 34 لعام 2011⁵ الذي أصدره المجلس العسكري في 12 أبريل 2011 بدعوى كونه ضروريًا لحفظ القانون والنظام ولكفالة عدم تهوي الإقتصاد بسبب ما سمي بالمطالب "القوية".

وعلى الرغم من إن القوانين التي تحد من الحقوق المدنية والسياسية لا تستهدف النساء بشكل صريح، فإن النساء أكثر عرضة إلى أن تطبق عليهن مثل هذه القوانين، حيث توظف السلطات المواقف الذكورية ضد وجود المدافعات

³ "استمرار الانتهاكات: الشرطة العسكرية في مواجهة المدافعات عن حقوق النساء"، نظرة للدراسات النسوية، متاح على http://nazra.org/sites/nazra/files/attachments_militarypolicytowardswhrdsen2011.pdf، 11 ديسمبر 2011.

⁴ دليل للمدافعين عن حقوق الإنسان، مايو 2010، People's Watch، متاح على:

<http://www.peopleswatch.org/dm-documents/HRD/HRD%20Guidebook%20nd%20Edition.pdf>

⁵ الجريدة الرسمية، العدد 14 مكرر (أ)، 12 إبريل 2011، المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مرسوم بقانون رقم 34 لسنة 2011 بتجريم الاعتداء على حرية العمل وتخريب المنشآت، المادة الأولى: "... يُعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام أثناء سريان حالة الطوارئ بعمل وقف أو نشاط ترتب عليه منع أو تعطيل أو إعاقة إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة أو إحدى جهات العمل العامة أو الخاصة عن أداء أعمالها. ويعاقب بذات العقوبة... كل من حرض أو دعا أو روج بالقول أو بالكتابة أو بأية طريقة من طرق العلانية... لأي من الأفعال السابقة". وترتفع الغرامة إلى مبلغ خمسمائة ألف جنيه مصري مع الحبس لمدة عام على الأقل إذا استخدم القوة أو العنف أثناء الوقفة أو النشاط أو العمل أو إذا ترتب على الجريمة تخريب إحدى وسائل الإنتاج أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو الإخلال بالنظام أو الأمن العام أو إلحاق الضرر بالأموال أو المباني أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها.

عن حقوق الإنسان في مجال العمل العام لاستهداف النساء بشكل خاص من خلال القانون. ففي ما يتعلق بكشوف العذرية، على سبيل المثال، أُلقي القبض على سميرة إبراهيم⁶ على خلفية عدد من التهم بما فيها تخريب المرافق العامة. وعلى الرغم من إن قانون رقم 34 لعام 2011 لا ينص على الكشف على عذرية النساء اللاتي يلقي القبض عليهن، فقد استخدمت مع ذلك هذه الكشوف بدعوى كونها إجراء وقائياً حتى لا تزعم هؤلاء النساء بأنهن قد تعرضن لأي تحرش أو اغتصاب من قبل الجيش، كما زعم أحد مسؤولي الجيش قائلاً: "لقد أردنا أن نظهر إنهن لم يكن عذارى من الأصل".⁷ وهكذا استخدم المجلس العسكري الأعراف الثقافية التي تحتفي بالعذرية كمقياس "الاحترام" و"الطهارة" لانتهاك المدافعات عن حقوق الإنسان على الرغم من عدم نص القانون على مثل هذه الإجراءات. وهكذا فمن غير المصادفة أن نجد إن كل من "كشوف العذرية" وحادثة "فتاة التحرير" قد أضحيتا رمزا لقسوة الحكم العسكري.

المنهجية

يهدف القرار الواعي بأن يستند هذا التقرير إلى شهادات المدافعات عن حقوق الإنسان إلى تركيز الصورة على الجانب الإنساني من قصة هؤلاء المدافعات وتوضيح التحديات التي يواجهنها بناء على الشهادات التي أدلين بها. وتشكل الشهادات، وعددها 39 في المجمل، التي جمعها فريق برنامج نظرة للمدافعات عن حقوق الإنسان قلب هذا التقرير. إنلقى فريق البرنامج بالمدافعات اللاتي تعرضن بشكل مباشر لهذه الانتهاكات وساعدهن على مشاركة خبراتهن ونقلها إلى جمهور أوسع وقد مكنت هذه الشهادات الفريق من فهم مدى تعقيد البيئة الحالية التي تتسم بالعسكرة المتزايدة، وساعدهت أيضاً على صياغة توصيات عملية للسلطات المصرية. عقدت المقابلات مع هؤلاء الناشطات باللغة العربية في خصوصية تامة وقد أعلمن تماماً بالكيفية التي سيتم بها استخدام المعلومات التي أدلين بها. وفي الحالات التي طلبت فيها بعض المدافعات عدم الإدلاء باسمهن في التقرير، ولهن كل الحق في ذلك، قمنا باستخدام أسماء مستعارة أو الأحرف الأولى من الإسم وألقب العائلة وفقاً لرغبة كل منهن على حده. وقد جمعت كل الشهادات من قبل باحثي نظرة في ما عدا الشهادات الخاصة بفيفيان مجدي ود. هالة زين العابدين وسناء يوسف ود. غادة كمال.

هذا ولم تكن مقابلة المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي تعرضن بشكل مباشر للانتهاكات هي الشكل الوحيد من الأدلة الذي استخدمته نظرة، ولكننا اعتمدنا كذلك على التقارير الإعلامية الموثوق بها ومعاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والتقارير الصادرة عن غيرنا من منظمات المجتمع المدني والفاعلين على المستويين الوطني

⁶ سميرة إبراهيم ، امرأة في الخامسة والعشرين رئيسة لقسم التسويق في شركة خاصة ، القي القبض عليها في 9 مارس عام 2011 وأحضعت لـ "اختبارات كشف العذرية"، وهي الوحيدة من بين ستة أخريات ممن تم القبض عليهن وأخضعن للاختبار التي اتخذت اجراء قانونيا ضد المجلس العسكري . في 27 من ديسمبر عام 2011 اصدرت محكمة القضاء الاداري حكما هاما لمصلحة سميرة بتجريم استعمال "كشوف العذرية" ، في 11 مارس عام 2011 برأت المحكمة العسكرية الطبيب أحمد عادل الموجي ، الشخص الوحيد المتهم باجراء الاختبارات في "براءة طبيب كشوف العذرية"، الاهرام، 11 مارس 2011، متاح على:

<http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/36484/Egypt/Politics-/Virginity-tests-doctor-acquitted.aspx>

⁷ سمجة شافعي ، الاذلال المتناهي : حكايات سيدات مصريات عن كشوف العذرية ، Spiegel Online ، 6 نوفمبر 2011 ، متاح على:

<http://www.spiegel.de/international/world/horribly-humiliating-egyptian-woman-tells-of-virginity-tests-a-767365.html>

والدولي. وبينما يستحيل الجزم بالعدد الكلي لكل الناشطات اللاتي تعرضن لانتهاكات، فإن التقرير يتضمن بعض القرائن والمؤشرات التي تبين سياسات السلطات المصرية إزاء المدافعات عن حقوق الإنسان وكيفية استجابتها، بالنظر إلى إن التزام الدول بتقديم سبل انتصاف فعال ينبغي أن ينطبق على كل حالة من حالات الانتهاك.

أغسطس: بداية العدوان على المدافعات عن حقوق الإنسان

في يوم 1 أغسطس 2011، قامت قوات الشرطة العسكرية وقوات الأمن المركزي بفض اعتصام مئات من أفراد عائلات شهداء 25 يناير وآخرين من المجموعات السياسية المختلفة والنشطاء المستقلين في التحرير باستخدام العنف. كان الاعتصام قد بدأ في يوم 8 يوليو على خلفية المطالبة بالقصاص العادل من المسؤولين عن قتل المتظاهرين أثناء ثورة 25 يناير والوفاء بمطالب "الثورة" غير الملبأة. وفي يوم 30 يوليو قررت 26 مجموعة سياسية وقف مشاركتها في الاعتصام أثناء شهر رمضان وبقي بضعة مئات من المعتصمين في الميدان ليفض اعتصامهم بالقوة في يوم 1 أغسطس.⁸

بدأ فض المعتصمين في الثالثة عصرا. ووفقا لرواية نسرين التي كانت آنذاك في الميدان، فقد بدأت الشرطة العسكرية بضرب المعتصمين وألقت بالقبض على العديد منهم. رأت نسرين العديد من الرجال يساقون إلى مدرعات الجيش. وقد احتجزت نسرين نفسها في الميدان وطُلب منها إظهار بطاقةها الشخصية، ولكنها أجابت بأنها ليست بحوزتها في الوقت الحالي، فأخذت عندئذ إلى اللواء حمدي بدين، قائد قوات الشرطة العسكرية، ثم أُطلق سراحها في نهاية الأمر. انضمت نسرين بعد إطلاق سراحها لمسيرة متجهة إلى ميدان طلعت حرب في وسط البلد للتظاهر ضد فض الاعتصام بالعنف، وهناك حذرها ضابط شرطة قائلاً لها إنها من الأفضل أن ترحل لأن اللواء مجدي أبو المجد من الشرطة العسكرية يراقبها عن كثب وينتوى اعتقالها، وقد غادرت نسرين الميدان على أثر هذا التحذير ورجعت إلى منزلها. تقول زينب إنها بينما كانت ترافق صديقة لها إلى محطة المترو في اليوم التالي، الموافق 2 أغسطس، رأت امرأة مسنة جالسة على الرصيف اعتراضا على فض الاعتصام وقد طلبت منها مساعدتها على النهوض. وبينما هي تساعدها رآها عميد من قوات الصاعقة الخاصة، أي ضابط مكلف في الجيش، وطلب من جنوده أخذ صديقته - داليا - بعيدا، وعندما اعترضت زينب على أخذ صديقته، طلب منهم القبض عليها هي أيضا، وبينما هي تساق بعيدا قام عميد آخر بسبها مستخدما عبارات "تشوه سمعتها" لم تقدر على تحديدها، ورفع الجنود بلوزتها وانهالوا عليها بالضرب في منطقة الظهر والخصر باستخدام الهراوات.

تشير شهادتا نسرين وزينب إلى تزايد ميل أفراد الجيش للعنف. ففي حين لم تتعرض نسرين إلى أي شكل من أشكال العنف البدني، ولجأ الضباط بدلا من ذلك إلى استخدام التهديد باعتقالها من قبل ضابط في الشرطة العسكرية، وقد غادرت بالفعل على إثر هذه التهديدات المسيرة ورجعت إلى منزلها، فقد شهدت التكتيكات المستخدمة مع الناشطات تحولا جذريا في اليوم التالي حيث بدأ الجنود في استهداف الفتيات لمجرد وجودهن في الميدان، كما في

⁸ قوات الجيش والداخلية المصرية تنهي اعتصام التحرير بالقوة مخلفة اصابات، الأهرام إنجليزي، 1 أغسطس 2011، <http://english.ahram.org.eg/News/17889.aspx>

حالة زينب التي لم تكن من المتظاهرين بل مجرد عابرة سبيل قررت مساعدة امرأة مسنة. وبالتالي بدأ التعامل مع مجرد وجود الفتيات بعنف متزايد مما كان منذراً بظهور انتهاكات ذات طبيعة جنسية على السطح كما في حالة زينب التي تم تتعرض للضرب فحسب، بل رفعت بلوزتها لتضرب على ظهرها.

في يوم 5 أغسطس، اجتمع ثلاثمائة شخص في حديقة جامع عمر مكرم لإفطار رمضان إلى إن أحاطت بهم قوات من الشرطة العسكرية والأمن المركزي لفض التجمع. تقول نسرين إنها بينما كانت في طريقها للمغادرة الساعة 8:10 مساءً، فوجئت المجموعة برؤية قوات الأمن تقفز من على سور الجامع وتهاجم الجمع بالهراوات. ضربت زينب بـ"شومة" على رأسها، تسببت في جرح مفتوح احتاج إلى أربع غرزات. تعتقد نسرين أنها قد استهدفت خصيصاً بهذا الضرب معتقدة إن اللواء مجدي أبو المجد، الذي حذرهما ضابط الشرطة من إنه "عايز يقبض عليها" قبل ذلك بأربعة أيام- قد أمر جنوده "بالتخليص عليها".

إن تجربة نسرين في الاشتباكات التي حدثت في أغسطس بالغة التعبير عن التغيير في سياسات الجيش تجاه المتظاهرين بشكل عام، والمتظاهرات تحديداً. فبينما تشير شهادات 1 أغسطس إلى إن قوات الأمن لم تستهدف سوى المعتصمين بالضرب والإعتقال، فإنها بعد يوم واحد فقط استهدفت المارة من أمثلة زينب التي ضربت ورفعت بلوزتها. وفي 5 أغسطس، لم تهاجم قوات الأمن المعتصمين والمتظاهرين المجتمعين في الشوارع أو في ميدان التحرير، بل هاجمت مواطنين مسالمين مجتمعين للإفطار. تشير الشهادات التي جمعتها نظرة إلى إن قوات الأمن قد قفزت من فوق سور جامع عمر مكرم للهجوم بالعصي على الأفراد المجتمعين في إشارة إلى إن "صبر" المجلس العسكري على التجمعات بشكل عام كان قد بدأ في النفاذ.

أما عن التبدل إزاء استهداف المتظاهرات، فتشير الشهادات التي جمعتها نظرة إلى ازدياد حدة الاعتداءات، فبينما حُذرت نسرين من خطر اعتقالها في 1 أغسطس، فقد استهدفت بالضرب لمعاقبقتها على معاودة الظهور والتواجد في الميدان، وذلك إن صح تفسيرها للأحداث. تقول مي، التي كانت بصحبة نسرين:

"وعند منزل المترو عند عمر مكرم اتعمل علينا كماشة، كانوا 3 أو 4 وواحد منهم خبطني على ضهري وايدياً وكسر الساعة والغوايش النحاس بتاعتي اتعوجت، ومن كتر الضرب افتكرت إن ضلوعي اتكسرت بس ماكنش في كسر ولا حاجة كانت بس كدمات جامدة على ضهري وايدياً. هو ماكنش شرطة عسكرية، كان لابس مصدات ضرب" (يبدو من وصف الزي إنهم كانوا من أفراد الصاعقة)

اقتاد الجنود مي وغيرها بعيداً ولكنهم أمروا بإطلاق سراحهم من قبل مسئول رفيع المستوى. تقول هديل جمال، وهي الأخرى كانت موجودة بالقرب من جامع عمر مكرم، إنها قد أمّرت وآخرين بالجلوس على سلم مترو الأنفاق وإنها شاهدت، هي ومن معها، فتاة تجري من قوات الأمن والجنود يضربونها لمدة خمسة دقائق بينما يتم اقتيادها إلى خارج الميدان، ثم أمّرت مي ومن معها بالرحيل بضربهم على أرجلهم بالهراوات.

وعلى الرغم من إن الانتهاكات التي وقعت في أغسطس لم تكن سمتها الرئيسية هي استهداف النساء، إلا إنها كانت نذيراً مشئوماً للانتهاكات الأكثر ضراوة واستهدافاً للنساء التي تلتها. وعلى الرغم من إن معظم الشهادات التي جمعتها نظرة توحى بأن الناشطات قد تم التعامل معهن تماماً كنظرائهن من الرجال، فإن ضرب زينب على سبيل المثال مع تعرية جسمها كان سابقة خطيرة لسياسة موحدة ظهرت لاحقاً في التعامل مع المدافعات عن حقوق الإنسان، سياسة وصلت إلى ذروتها في اشتباكات ديسمبر التي جاءت بقضية "قتاة التحرير"، التي سُنِطى في قسم لاحق من هذا التقرير. فقد دلت الرد العنيف على تجمع سلمى للإفطار إلى ميل متزايد للعنف، وهذا الميل هو الذي سيفضي إلى استهداف الناشطات لاحقاً، فقد قابلت زيادة حدة الاعتداءات زيادة في ما يعتقد إنه علاج فعال يؤدي إلى منع ظهور الناشطات وشكمنهن، ألا وهو استهدافهن بالانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي. وهكذا بدأت تعهدات المجلس العسكري الذي أعلنها في ذات العام بأن يضمن عملية التحول إلى الديمقراطية تبدو غير مقنعة وفارغة من المحتوى.⁹

أكتوبر: أبعاد متنوعة للعنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان

مذبحة ماسبيرو¹⁰

شهد شهر أكتوبر العديد من الانتهاكات الجسيمة وقد بدأ بما عرف إعلامياً بـ"مذبحة ماسبيرو" في 9 أكتوبر. حيث بدأت المظاهرات بمسيرة سلمية من شبرا في حوالي الساعة 4 مساءً، وصولاً إلى مبنى التلفزيون (ماسبيرو). وكانت المظاهرات تندد بهدم كنيسة مارجرجس في قرية الماريناب في إدفو بأسوان، وتورط محافظ أسوان وقوات الأمن الذين تقاعسوا عن ملاحقة مرتكبي الهجوم على الكنيسة.

كانت كنيسة مارجرجس المفتوحة للمصلين منذ ثمانية أعوام قد تعرضت لهجوم من مسلمين متعصبين بدعوى إنها تعمل من دون رخصة. وعضواً عن معاقبة مرتكبي الهجوم، لجأت السلطات إلى أساليب نظام مبارك المخلوع، ألا وهي عقد جلسات مصالحة بين الجماعة الإسلامية المتطرفة وممثل الكنيسة.¹¹ وخلال هذه الاجتماعات تم التوصل إلى "تسوية" وهي السماح باستمرار بناء الكنيسة بشرط عدم استخدام الأجراس، وعدم تعليق الصليب خارج الكنيسة، والامتناع عن استخدام مكبرات الصوت وقد قبلت الكنيسة بهذه الشروط. ومع ذلك، وفي 30 سبتمبر، غادر حوالي ثلاثة آلاف مسلم الجوامع المحيطة وتوجهوا إلى الكنيسة لهدمها. تسلق الجمع الغفير الكنيسة لإزالة القبة وحرقوا مكتبة الكنيسة، وانتشرت ألسنة اللهب إلى منازل ثلاثة أسر قبضية تعيش بالقرب من الكنيسة وحرقتها.

⁹ اميرة هويدي، مشروع غير منتهي، اطار زمني لعام ثوري، الأهرام، متاح بالإنجليزية على <http://weekly.ahram.org.eg/2012/1082/sc24.htm>:

¹⁰ أشارت بعض المصادر - مثل جريدة الأهرام - إلى الانتهاكات التي حدثت في ماسبيرو على يد المجلس العسكري على إنها "مذبحة". وائل اسكندر، المجلس العسكري: تاريخ موجز للظلم، 10 نوفمبر 2011، متاح بالإنجليزية على: <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/26220/Egypt/Politics-/SCAF-A-brief-history-of-injustice.aspx>

¹¹ ياسين جابر، إعادة ابتداء أحداث ماسبيرو الدموية، تحقيق من الأهرام أون لاين، الأهرام، الأول من نوفمبر 2011، متاح بالإنجليزية على:

<http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/25521/Egypt/Politics-/Reconstructing-Masperos-Bloody-Sunday-Ahram-Online.aspx>

هدد الأقباط المستشيطون غضبا بإضراب مفتوح أمام مبنى ماسبيرو حال عدم الوفاء بمطالبهم، التي تضمنت استقالة محافظ أسوان، ومقاضاة مرتكبي الهجوم والمحرضين على الأحداث التي جرت في الماريناب، وإعادة بناء كنيسة مارجرس في الماريناب، وتمير قانون دور العبادة الموحد وتجريم التمييز الديني.¹² ومع تقاعس سلطات الدولة عن الوفاء بالمطالب الأخيرة، قرر آلاف الأقباط والمسلمون الخروج إلى الشوارع متظاهرين، واستخدمت الشرطة العسكرية وقوات الأمن المركزي حيال ذلك عنفا غير مسبوق باستخدام الذخائر الحية والمدرمات العسكرية لدهس المتظاهرين، مما تسبب في مقتل ما لا يقل عن 25 متظاهر وإصابة 300.¹³

لعب الإعلام التابع للدولة دورا لا يمكن إغفاله في تأجيج العنف الذي صاحب المسيرة، ففي التاسعة مساء انضم أشخاص في زي مدني إلى الجيش في الهجوم على المتظاهرين. ويمكن القول إنه ثمة علاقة مباشرة بين مشاركة المدنيين في الهجوم على المتظاهرين وبين الدعوة التي بثت على تليفزيون الدولة الرسمي لحماية الجيش من "هجمات المتظاهرين الأقباط." فقد اعتقد عدد كبير من الناس في صحة هذا الإدعاء الكاذب كما هو مبين في شهادة خلود عبده، فعندما سألت خلود أحد المتظاهرين عن السبب وراء الاشتباكات التي تحدث أمام ماسبيرو، أجابها قائلاً: "الأقباط ولاد الكلب بيضربوا الجيش وعابزين دولة غير الدولة." تعزز شهادة داليا زخاري شهادة خلود حيث سمعت بعض ممن يرتدون ملابس مدنية يقولون: "احنا سمعنا إن النصارى بيضربوا الجيش واحنا نازلين نحمي الجيش."

ترسم شهادة خلود صورة شديدة الكآبة لبيئة شديدة الطائفية يجوب فيها المتعصبون الشوارع بحثا عن الأقباط لمهاجمتهم، وقد اقترب رجل ملتج في ملابس مدنية من خلود واثنين من أصدقائها وسألهم إن كانوا "مسيحين أم مسلمين"، وسبها ملتج آخر جاء لاحقا وشد ربطة رأسها وهو يسألها عما إذا كانت مسيحية أم مسلمة. وهكذا يمكن القول إن إعلام الدول كان متورطا بشكل مباشر في الدعوة إلى التمييز الديني الذي يمكن أن يحرض على العنف في ضوء السياق الذي جاء فيه. بإطلاق الإدعاءات الهزلية بأن الجيش يتعرض لـ"هجوم" من الأقباط، لإن مطالب المسيرة انبثقت من الغضب إزاء حرق الكنيسة، كان الإعلام التابع للدولة يحرض على العنف العام ضد المتظاهرين بشكل لا يخلو من الصراحة، بوضعهم في كفة مواجهة لكفة مؤسسة "الجيش" التي يعتبرها الكثير من المصريين مؤسسة وطنية تستحق حمايتهم لها.

¹² مسيرة لـ10 الأقباط للتليفزيون احتجاجاً على أحداث الماريناب وترشق بالحجارة والزجاجات الفارغة

<http://www.ahram.org.eg/680/2011/10/09/60/105895/219.aspx>

¹³ أحداث ماسبيرو: الدولة تحض على العنف الطائفي وتكرس لسياسة القتل خارج إطار القانون، 16 أكتوبر 2011، نظرة للدراسات النسوية، متاح على:

<http://bit.ly/USEJKZ>

استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان

تقدم اشتباكات ماسبيرو مثالا لحالة استهدفت فيها المدافعات عن حقوق الإنسان بسبب تشابك وتداخل أكثر من هوية. ففي هذه الحالة استهدفت الناشطات لا لجنسهن فحسب، أو لكونهن نساء، بل أيضا لانتمائهن إلى أقلية دينية وهي المسيحية. وهكذا يمكن القول إن النظام الذكوري يتقاطع مع أشكال أخرى من القمع، مما يتسبب في تعرض المدافعات عن حقوق الإنسان لتمييز مُركب. وتظهر طبيعة الانتهاكات متعددة الأوجه التي تعرضت لها الناشطات في ماسبيرو جليا في شهادات داليا زخاري وم.¹⁴

تقول داليا إنهما كانتا قد بدأتا في الركض عندما رأتا أفراد قوات الأمن وبعض الجنود بالزي العسكري يتقدمون باتجاههما. وقد تعرضت داليا وم. للركل الشديد من قبل الجنود الذين كانوا ينادوهما بـ"شراميط" بينما هم يضربوهما. تضيف داليا: "وجه واحد لبسه مختلف وشكله رتبة أعلى قال له "سيبهم سيبهم دول بنات" فرد عليه "دول ولاد دين كلب..شراميط" قال له "الأ سيبهم احنا ما بنموتش بنات" وقال لنا "اجروا أنا مش هاقدر أحميكم أكثر من كده". وهكذا أفلت الجنود داليا وم. وأمرهما الضابط بالجري بعيدا قائلا إنه لن يسعه أن يقدم لهما "المزيد من الحماية".

إن شهادة داليا غاية في الدلالة والتعبير للعديد من الأسباب، أولها هو فضحها لأول مرة لموقف الجنود الذي يبرر استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان بالاستناد إلى أسس أخلاقية، وهي كونهن "شراميط"، وهو الموقف الذي أصبح منحي ثابتا في المستقبل. وثانيهما هو الأمر الذي وجه لداليا وم. من الضابط ذي الرتبة الكبيرة، والذي يشبه إلى حد كبير الأمر الذي وجه إلى نسرين في أغسطس من أحد الضباط الذي أمرها بالمغادرة لأن لواء بالشرطة العسكرية يترصد بها وينتوي اعتقالها، فبالمثل، أمرت داليا وم. هنا بالهرب لأن الضابط لن يتمكن من تقديم أية حماية لهما في المستقبل. ولكن بينما كان التحذير في حالة نسرين معقولا وقابلا للتصديق، حيث لا يمكن لضابط شرطة أن يصدر أمرا للواء من الشرطة العسكرية، فإنه من غير المعقول ألا يستطيع ضابط أن يأمر الجنود تحت أمرته بطاعته. وهكذا يمكن أن نستنتج من الأمر الذي وجه إليهما بالهرب من ساحة الاشتباك هو إنه كان بمثابة تكتيك جديد لإرهاب المدافعات عن حقوق الإنسان، بمعنى حملهن على الاعتقاد بأنهن عالقات في مشهد فوضوي يمكن أن يأتي فيه الجنود الذين لا يمكن التحكم فيهم بأسوأ الانتهاكات، بالنظر إلى إنه حتى هذا الضابط الكبير لا يمكن له أن يحمل هؤلاء الجنود مستقبلا على طاعته.

وعلى الرغم من إن الجنود لم يتحرشوا جنسيا لا بداليا ولا بم.، إلا إن الأمر الذي وجهه إليهما الضابط يوحي بإنهما ما إذا كانتا قد قررتا البقاء لكان المستقبل قد أتى بما هو أسوأ. ومقولة الضابط الصريحة بأنه لن يسعه حمايتهما مرة أخرى "في المستقبل" إنما توحي بإنهما قد تحتاجان إلى مثل هذه الحماية المستقبلية. وفي ظل

¹⁴ تم حجب الأسماء بناء على طلب الناشطة.

هذه البيئة التي يخيم عليها الفوضى، يطرح سؤال نفسه، ما الذي يمكن أن يحدث غير ذلك؟ وهل هناك ما هو "أسوأ" من الضرب؟ وهكذا فإن هذه التلميحات تخلق بيئة تدفع النساء إلى إخلاء الساحة والخروج من المشهد العام.

هذا ومن غير الدقة أن ندعي إن الانتهاكات التي تعرضت لها المدافعات عن حقوق الإنسان في أحداث ماسبيرو كانت على يد سلطات الدولة فحسب، حيث شارك فاعلون آخرون غير تابعين للدولة في ارتكابها، وتظهر هذه الحقيقة جليا في شهادة م. فبعد الضرب الذي تعرضت له من الجنود، سمعت م. رجل في ثياب مدنية يطلب من آخر أن يأتي "بالإثنين اللي بشعرهم دول"، فقد افترض هذا الرجل إن م. مسيحية لمجرد إنها لا ترتدي الحجاب. كذلك أشارت كل من داليا وم. إنهما بينما كانتا يضربن وقعن على الأرض المغطاة بالجير، وبالتالي أصبحت ملابسهما مغطاة بالجير الأبيض، وهو ما كان مؤشرا بالنسبة للمدنيين إنهما قد "اشتبكتا" مع قوات الأمن، وبالتالي فهما ينتميان إلى "الأقباط الغاضبين" الذين يهاجمون الجيش وفقا لتأكيدات تليفزيون الدولة، وهكذا كانت ثيابهما المغطاة بالجير عامل جذب دفع المدنيين إلى سبهما وإلى الهتاف لبعضهم البعض بالنيل منهما. وفي غضون ذلك، تقول خلود عبده: "في بلطجي مسكني وضربني ودخلني كافييه جنب هيلتون رمسيس وقعد يقول لي: انتي بتعملي ايه هنا.. مفيش حريم يمشوا وسط الرجالة كده"

يمكن تفسير ضراوة الهجمات التي تعرضت لها المدافعات عن حقوق الإنسان في اشتباكات ماسبيرو والدور البارز الذي لعبه المدنيون فيها بحقيقة إن هذه الأحداث جاءت في سياق تقاطع أشكال متعددة من القمع، فثمة ثقافة ذكورية لا ترحب بوجود المرأة في المجال العام أضيف إليها درجة من التمييز الديني المطمور الذي يسهل استنثارته، ولكن أكثر ما تقشعر له الأبدان في اشتباكات ماسبيرو في الواقع هو دهس المتظاهرين بالمدركات. تقول فيفيان مجدي، التي دهست مدرعة خطيبها مايكل مسعد، إنهما كانا يحاولان مغادرة المنطقة عندما شاهدنا الحركة العشوائية لإحدى المدرعات وهي تتعرج بين المتظاهرين. دُفع بفيفيان إلى جانب الطريق وعندما نظرت خلفها رأت مايكل "يُجر" تحت عجلة المدرعة وجسده ملقى إلى الرصيف. فقد مايكل الوعي وصدمت فيفيان عندما رأت الجنود يحيطون به وينهالون عليه ضربا، مما دفعها إلى إلقاء جسدها فوقه لحمايته من الضربات الشديدة. وهكذا ضربت فيفيان على ظهرها بالهراوات، وشتمها أحد الجنود قائلا: "يا كافرة انتي ايه اللي جانيك هنا." وعلى غير حالة داليا وم. التي ساعدهما فيها ضابط على الهرب من الجنود المنكبين عليهما ضربا، لم تكن فيفيان بنفس القدر من "الحظ". تحكي فيفيان ما حدث لها قائلة:

بقول لهم [العساكر] "طيب إسعاف، حد يطلب الإسعاف" قال لي [أحد العساكر] "مش انتوا اللي جيتوا، شوفوا هتشيلوه ازاي" وسابني ومشي. راح جه عسكري.. وكانوا كلهم ملمومين حواليا ونازلين فيا ضرب أنا ومايكل، وقفهم وقال لهم "خلاص هو مات..خلوها تشيله" ونادى لأربع ولاد ماشيين وقال لهم تعالوا شيلوه.. ركبناه على العربية [...] النص نقل. [سألتهم فيفيان] ماسكين رجليه ليه سبيوها، فراحوا لفوا

رجليه بالبنطلون عشان ماتعشش...[...] وصلنا عند المستشفى جم الدكاترة وحاولوا يدخلوا أجهزة يشوفوه..لقوا دم خارج مش عارفين يوقفوه..قالولي ده خلاص مات..¹⁵

تبع العنف قرار اقتحام مقرى قناة "25 يناير" وقناة "الحرّة" التلفزيونيتين. هاجم أفراد من الجيش وقوات الأمن المركزي قناة "25 يناير" التي تقدم بثاً حياً للعنف المستخدم ضد المتظاهرين، وهم يطلبون من الجميع أن ينبطحوا أرضاً. يقول حسام حداد، مقدم أخبار في القناة، إن قوات الأمن اقتحمت مكتبهم بشكل "هستيرى" وبدأ أفرادها في البحث بجنون عن أشرطة و"عناصر مثيرة للشغب" افترضوا أنهم مختبئين في مكتب القناة. ويقول حسام إنه من فرط الهستيرية لم يدرك الجنود إن البث حي وإنه لا توجد أشرطة لمصادرتها، ووصل الجنود إلى أوجه في مشهد غريب وصفه حسام عندما صرخ عسكري من الشرطة العسكرية قائلاً: "رميلي مات يا ولاد كذا...أنا لازم آخذ حقي منكوا" ثم طلب منهم، من بعد ذلك، إظهار بطاقتهم الشخصية، وعندما وجد الجندي من بطاقة أحد المصورين إنه مسيحي ركله في وجهه.

توضح شهادة حسام منحي هاما يمكن أن يلقي بالضوء على تفسير مستويات العنف التي صاحبت مظاهرات ماسبيرو، وهو إن الجنود أنفسهم دفعوا إلى الاعتقاد، أو كانوا يعتقدون بالفعل، إن المسيحيين حقا يهاجمون الجيش متسببين في فوضى ينبغي إخمادها. وعلى الرغم مما أثبت لاحقاً من إنه لم يلق أي من الجنود مصرعهم، وذلك على عكس تأكيدات تلفزيون الدولة، إلا إن الجنود أنفسهم يبدو وإنهم قد صدقوا المغالطات التي بثتها شاشات التلفزيون.¹⁶

وفي يوم 27 ديسمبر، أي بعد حوالي ثلاثة أشهر من أحداث ماسبيرو، بدأت المحكمة العسكرية العليا إجراءات محاكمة ثلاثة جنود بتهمة قتل 14 من المتظاهرين في ما سمي بـ"مذبحة ماسبيرو". وفقاً لقرار الاتهام الذي حصلت عليه المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، فقد تم قيد القضية (رقم 2011/5441 جنح عسكرية شرق) باعتبارها جناحة بموجب المادة 238 (الفقرة 3) من قانون العقوبات والتي تعاقب على القتل الخطأ، وهي جريمة لا تتجاوز عقوبتها الحبس لمدة سبع سنوات. وقد وجهت النيابة العسكرية للجنود الثلاثة الاتهام بأنهم "تسببوا بخطئهم في موت أربعة عشر شخص من المتجمهرين أمام مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون، وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهم وعدم احترازهم...". وبشكل ما غير مفهوم، تقاعست النيابة العسكرية عن الاعتراف بحقيقية إن بعض المتظاهرين قد لقوا حتفهم نتيجة إصابات بأعيرة نارية واختارت أن تحاكم الجنود على حالات دهس المتظاهرين "العرضية".¹⁷

¹⁵ مانشيت: فيفيان مجدي... ماينكل مسعد وشهداء ماسبيرو، 11 أكتوبر 2011، متاح بالإنجليزية على: <http://www.youtube.com/watch?v=50xEMEp1LQA>

¹⁶ كانت مذيعة الأخبار بتلفزيون الدولة رشا مجدي قد اعلنت في الساعة 8:25 مساءً إن: "ثلاثة شهداء سقطوا بالإضافة الي إصابة عشرين آخرين وكلهم من جنود الجيش، و بواسطة من، ليس بواسطة الاسرائيليين، ولا عدو للبلاد بل بايادي فئة معينة من مواطني الامة." وبعدها بدقائق، اعلنت رشا مجدي إن "ثلاثة شهداء سقطوا و30 اصيبوا حتى الان نتيجة لاطلاق النار عليهم بواسطة المحتجين الاقباط". ياسين جابر، إعادة ابتداء أحداث ماسبيرو الدموية، تحقيق من الأهرام أون لاين، الأهرام، الأول من نوفمبر 2011،

متاح بالإنجليزية على: <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/25521/Egypt/Politics-/Reconstructing-Masperos-Bloody-Sunday-Ahram-Online.aspx>

¹⁷ العسكرية العليا تبدأ غداً محاكمة 3 جنود بجناحة "القتل الخطأ" لشهداء ماسبيرو، 26 ديسمبر 2011، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

مظاهرات الجامعة : ظهور المدافعات عن حقوق الإنسان على الساحة

لم يكن عام 2011 عاما لمظاهرات ميدان التحرير فقط، بل امتدت المظاهرات أيضا إلى الحرم الجامعي. وفقا لفاطمة سراج، محامية ببرنامج الحريات الأكاديمية في مؤسسة حرية الفكر والتعبير¹⁸، فإن مطالب طلبة الجامعات قد تقاسمت العديد من النقاط المتشابهة، ومنها المطلب الخاص بعزل رؤساء الجامعات المُعيَّنين في عهد مبارك وانتخاب رؤساء جدد بدلا منهم، والاحتجاج علي وجود أمن الدولة داخل الحرم الجامعي، وحل اتحادات الطلبة التي نظمت انتخاباتها خلال نظام مبارك وشابقتها العديد من الانتهاكات، وذلك من بين مطالب اخرى. ووفقاً لما قالته فاطمة، فإن طالبات الجامعات لم يبدأن في المشاركة في مظاهرات الجامعة إلا عقب بدء ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011، كذلك جاءت المرة الأولى التي تتقدم فيها مؤسسة حرية الفكر والتعبير برفع دعوى نيابة عن طالبة جامعية بعد بدء الثورة والتي أدت إلى الإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك.

لعبت الطالبات الجامعيات دورا هاما في مظاهرات أكاديمية أخبار اليوم- التي بدأت يوم 15 أكتوبر واستمرت لمدة أسبوعين- احتجاجا علي تعيين أحمد زكي بدر وزير التربية والتعليم السابق خلال نظام مبارك كرئيس للأكاديمية. وطبقا لفاطمة، كان الطلاب قد نصبوا الخيام أمام مكتب زكي بدر مما دفعه إلى رفع دعوى ضد عشرة من الطلاب، أربعة منهم من الفتيات، متهما إياهم "باحتجازه داخل مبنى الأكاديمية دون وجه حق، والتعدي عليه أثناء تأدية وظيفته".¹⁹ وبالإضافة إلى ذلك، قرر زكي بدر وقف الطلاب العشرة عن الدراسة لمدة سنتين، مدعيا أنه سيعمل على إلغاء قرار الإيقاف وسحب شكواه ضد الطلاب العشرة إذا ما تقدم الطلاب باعتذار رسمي له في وسائل الإعلام. تقول فاطمة إن الطالبات قد لعبن دورا هاما في مظاهرات أكاديمية أخبار اليوم حيث قمن بحشد الطلبة للمشاركة في المظاهرات، وفي ضوء هذا الدور الهام، تقول فاطمة أنه لم يكن مفاجئا إن الإثنين الوحيدين من الطلبة الذين رفضا الاعتذار لزكي بدر كن من الفتيات، وهما فرح إيهاب هدير جمال، وذلك على الرغم من إن الأولى قد اعتذرت في النهاية نظرا لإن قرار الفصل كان يشكل عبئا نفسيا شديدا على والدتها.

وبالنظر إلى الدور الذي لعبته المتظاهرات في مظاهرات الأكاديمية، لاحظت فاطمة تصاعد نزعة ملفتة لدى الطلبة الذكور لتبرير استعدادهم لتقديم اعتذار لزكي بدر . فكثيرا ما برر الطلاب الذكور لزميلاتهم اضطرارهم لتقديم الاعتذار لاعتبارات "براغماتية"، من أمثلة حقيقة اضطرارهم لتأدية الخدمة العسكرية الإجبارية بعد التخرج وتحمل مسؤوليات "الحياة الحقيقية" بعد ذلك. على سبيل المثال. قال أحد الطلبة الذكور ممن قرروا الاعتذار لفرح إيهاب إن الطالبات يستطعن تحمل عبأ رفض عرض زكي بدر نظرا لعدم تحملهن أية "مسؤوليات حقيقية"، ولرغبتهن في إنكاء صورة زائفة لهن كـ"ثائرات شجاعات". واعتمد زكي بدر أيضا في تعامله مع مسألة التظاهرات المنظمة ضده - طبقا لإفادة فرح- على الإدعاء بأن المتظاهرات قد انتهكن التقاليد والأعراف في ما يخص "السلوك القويم"

¹⁸ يمكن زيارة موقع مؤسسة حرية الفكر والتعبير على الرابط التالي: www.aftegypt.org

¹⁹ النيابة تحقق مع طلاب وموظفين بأكاديمية أخبار اليوم بتهمة التعدي علي زكي بدر، 26 أكتوبر 2011، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، متاح على

http://www.aftegypt.org/breaking_news/2011/10/26/429-aftegypt.html

، مصرحا في برنامج تليفزيوني²⁰ إنه لا يفهم كيف يمكن لـ"بنات محترمة" أن يبقين خارج منازلهن لما بعد منتصف الليل، أو أن يهتفن بأصوات عالية بهذا الشكل غير المقبول.

بعد أن تقدمت فرح بالاعتذار، أصبحت هدير جمال هي الطالبة الوحيدة التي رفضت الاعتذار لزكي بدر، إيمانا منها بإنها كانت تمارس حقها في الاحتجاج السلمي، وهو حق لن تعتذر عنه. لجأت هدير إلى رفع دعوى (رقم 9287 لسنة 66 ق) من خلال مؤسسة حرية الفكر والتعبير أمام محكمة القضاء الإداري، للطعن في قرار بدر إيقافها من الأكاديمية لمدة سنتين.²¹ وعلي الرغم من إن المحكمة قد حكمت لصالح هدير في يناير 2012، وأبطلت قرار الإيقاف الصادر من بدر، فما زالت هدير تعاني من صعوبات كبيرة من إدارة الأكاديمية حتى اليوم الذي أدلت فيه بشهادتها لنظرة في 12 مارس 2012، وخاصة من زكي بدر نفسه، والذي على ما يبدو يعاقب هدير على الدور الذي قامت به في التظاهرات وعلى رفضها تقديم اعتذار رسمي له.

فبينما تتابع هدير إجراءات رفع الدعوى للطعن في قرار إيقافها عن الدراسة، وفي غضون انتظار قرار المحكمة على مدى ما يزيد على ثلاثة أشهر، تخلفت هدير عن ثلاثة امتحانات. وعندما تقدمت بالتماس للإدارة بالسماح لها بإعادة خوض الامتحانات، رفض زكي بدر معلما إياها بأنه سينتظر نتيجة الدعوى التي قام برفعها ضد الطلاب العشرة بتهمة احتجاجه داخل مبنى الأكاديمية دون وجه حق، والتعدي عليه أثناء تأدية وظيفته. وبالنظر إلى إن هدير هي الطالبة الوحيدة التي لم تعتذر لبدر، فإنه بالطبع لم يسقط عنها أي من التهم الموجهة لها.

إضافة إلى ذلك، لا تزال هدير وفرح تتعرضا للترهيب من زكي بدر بنفسه، على الرغم من اعتذار الأخيرة، فكلتاها على ثقة من إن بدر يتجسس علي حساباتهما الشخصية على الفيسبوك و تويتر. وقد أدركت هدير وفرح هذه "الحقيقة" أثناء مقابلة هدير مع بدر- بعد إعادة التحاقها بالأكاديمية بما يتفق مع حكم محكمة القضاء الإداري، لطلب التصريح لها بخوض الامتحانات الثلاثة التي تخلفت عنها. في هذه المقابلة- التي حضرتها فرح إيهاب صديقة هدير- سئلت كلتاها صراحة من زكي بدر عن السبب الذي يدعوها لسبه على حساباتهما الشخصية بالفيسبوك والتويتر، وعندما اوضحت كلتاها إنهما كانتا تهاجما سياسات الأكاديمية فحسب وطلبنا من زكي بدر ذكر أمثلة لما يدعو سببا له، تملص من الإجابة. علاوة على ذلك، ادعى زكي بدر إن ما كتبناه على حساباتهما الشخصية على المواقع السابق ذكرها يحتوي على "بذاءات" لا يجدر بـ"بنات محترمة" كتابتها، متملصا من توضيح ما يقصده عند سؤاله مرة أخرى عن ذلك.

شاركت الطالبات جنبا إلى جنب مع زملائهن الذكور في مظاهرات جامعة القاهرة التي بدأت في شهر مارس عام 2012، والتي كانت مطالبها الرئيسية هي تغيير رئيس الجامعة وعمداء كليات الإعلام والتجارة. مع نهاية اليوم الأول، بدا أن الطالبات ينتوين المشاركة في الاعتصام، بما ينطوي عليه ذلك من المبيت في الخيم المنصوبة في

²⁰ اكدت فرح إن زكي بدر قد صرح عن هذه الإدعاءات في برنامج "العاشرة مساء"، لكن باحثو "نظرة" لم يتمكنوا من الحصول على تصوير هذه الحلقة.

²¹ ومازال مسلسل القمع داخل الجامعات مستمرا: دعوى أمام القضاء الإداري ضد أكاديمية أخبار اليوم اعتراضا على فصل أحد الطلاب، 29 نوفمبر 2011، مؤسسة حرية الفكر والتعبير http://www.afteegypt.org/academic_freedom/2011/11/29/457-afteegypt.html

الحرم الجامعي. لاحظت فاطمة سراج إن الطلبة الذكور لم يوافقوا على الفكرة في البداية، ولكن سرعان ما تلاشى هذا الاعتراض من جانبهم بالنظر إلى إصرار الطالبات على المشاركة في الاعتصام.

تسلط تجربة خلود صابر، معيدة بجامعة القاهرة، الضوء على القيود الاجتماعية التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان، حيث يعتبر مجرد وجودهن تحدياً للتقاليد الاجتماعية الراسخة التي تتعلق بدورهن "الملائم" في المجتمع. فقد قيل، على سبيل المثال، لكل من خلود صابر وخلود عبده، التي شهدت اشتباكات ماسبيرو، إن وجودهما وسط الرجال غير ملائم، وهو الرأي الذي عبر عنه طلاب الجامعة وشاركهم فيه أحد "الباطنية" في حالة خلود عبده، وقد حاول الأخير أن يوصل لها فكرة كونها "غير محترمة" عن طريق القيام بضربها في مقهى قريب. وعلى الرغم من تعرض خلود عبده لتجربة أكثر قسوة، بالنظر إلى كونها تعرضت للضرب لمجرد وجودها في موقع الأحداث، فإن خلود صابر واجهت مقاومة أكثر صرامة لإصرارها على المبيت في الحرم الجامعي، متحدياً أحد الأعراف الاجتماعية التي تقضي بأنه من غير اللائق أن تبيت فتاة محترمة بعيداً عن بيتها، بل والأسوأ أن تبيت في مكان يقضي فيه الذكور ليلتهم أيضاً.

وعندما فشلت محاولات إقناع الطالبات بأن وجودهن "غير لائق"، دفع البعض بأن وجود الطالبات مستنزف للجهد، إذ إنه في حالة وقوع أي هجوم من قبل قوات الأمن، سيكون على الطلبة الذكور مسئولية حماية زميلاتهن، وهي مسئولية لا يريدون تحملها أو القلق بشأنها. وهكذا تقول خلود صابر إنها وجدت نفسها مع بقية الفتيات في موقف لا يكتفين فيه بالدفاع عن حقهن في المشاركة في الاعتصام فحسب بل التأكيد على إنهن لسن بحاجة إلى الحماية من أي شخص، وإن وجودهن غير "مستنزف للجهد" بالنظر إلى قدرتهن على حماية أنفسهن في حالة وقوع أي موقف ينطوي على ضرر.

وفي ضوء القيود التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان لإصرارهن على الوجود في المجال العام، تتبع هؤلاء المدافعات تكتيكات مختلفة لتحدي التقاليد المجتمعية التي لا ترحب بوجودهن. وبينما اختارت خلود صابر الإصرار على حقها في الوجود لإن المطالب المرفوعة تهمة مثلما تهمة المتظاهرين الذكور، اتبعت بعض المتظاهرات الأخريات طريقاً مختلفاً وهو الوجود معاً في منطقة واحدة لقراءة القرآن. فسرت خلود صابر التكتيك الأخير من خلال خلفية الطالبات اللاتي قمن به، مؤكدة لفريق نظرة إن هؤلاء الطالبات ينتمين لجماعة الأخوان المسلمين، وهكذا فإن طريقة مقاومتهم قد اصطبغت بانتماءاتهن الدينية. وبينما آثرت خلود صابر النقاش مع الطلبة الذين رفضوا وجود الإناث بينهم في الاعتصام، قررت الطالبات اللاتي ينتمين لجماعة الأخوان المسلمين تحدي التفكير النمطي الخاص بمبيت السيدات خارج منازلها بربطه بالانخراط في نشاط ديني، مما يصعب الدفع معه بأن الفتيات المشاركات في الاعتصام "غير محترمات".

إن مظاهرات الجامعة لم توضح مستوى الصعوبات التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان فحسب، بل برهنت أيضاً على حقيقة إنهن يعملن في عوالم مختلفة حتى ولو كن يعشن في نفس البلد. فبينما تمكنت الطالبات في جامعة القاهرة في النهاية من المشاركة في الاعتصام، فإن نظيرتهن في جامعة المنصورة لم يحققن النجاح نفسه. فبالنسبة

للطالبات اللاتي شاركن في مظاهرات جامعة المنصورة، التي بدأت في شهر أبريل عام 2011 واستمرت لمدة 6 أشهر، لم يكن خيار مد مشاركتهن إلى الاعتصام، على سبيل المثال، حتى مطروحا للنقاش. فقد لاحظت فاطمة سراج إن كل الطالبات غادرن الحرم الجامعي في الساعة الخامسة مساءً. وتبرز الاختلافات في تجارب الطالبات في جامعتي القاهرة والمنصورة حقيقة إن تجارب المدافعات عن حقوق الانسان لا تقتصر ببساطة علي محاولة تحدي الأعراف الذكورية الثابتة، بل إنها تزداد تعقيدا بحقيقة إنهن يتحدين أعرافا ذكورية متفاوتة "الشدة". ومع ذلك لا يمكن تصنيف تجارب المدافعات عن حقوق الانسان فقط اعتمادا علي بعدهن الجغرافي عن العاصمة، فثمة تراوح في خبرات المدافعات داخل القاهرة أيضا، وهو ما نجده واضحا في مظاهرات جامعة الأزهر في 23 أكتوبر 2011، حيث اصطبغت تجارب المدافعات عن حقوق الانسان في الجامعة السابقة بطبيعة الجامعة الاسلامية المحافظة. اشتهرت جامعة الأزهر، ومقرها القاهرة، كمركز للتعليم الإسلامي بالمنطقة. وعلى الرغم من إنها توفر شهادات في العلوم الحديثة، فإنها تتميز بطبيعتها الدينية، وهو ما يظهر جليا في واقع إن الالتحاق بالجامعة مسموح به فقط للمسلمين وفي فصل كليات الطلبة الذكور عن الإناث.

عبرت مظاهرات جامعة الأزهر، التي بدأت في يوم 23 أكتوبر، عن مطالب الطلبة في ما يتعلق بعزل رئيس الجامعة والعمداء المعينين أثناء حكم مبارك. وفي يوم 24 أكتوبر، تحولت المظاهرات إلى اعتصام، وقرر الطلاب البقاء في خيام في الحرم الجامعي حتي تستجاب مطالبهم. وطبقا لشهادة سارة مرزوق، طالبة بجامعة الأزهر، فإن الطالبات لم يشاركن في الاعتصام وغادرن الحرم الجامعي في الساعة الثانية أو الثالثة بلا إبطاء. ولكن في يوم 31 أكتوبر، نظمت الطالبات الإناث مظاهرة داخل المبني الإداري بالجامعة حيث كان الطلاب الذكور معتصمين. وفور دخولهن تم التعدي عليهن من حراس الأمن بالمبني مما دفع زملائهم الطلاب إلى التدخل والتعارك مع الحراس.

و توضح تجربة المدافعات عن حقوق الانسان في الأزهر كم التعقيدات في مجمل تجارب المدافعات عن حقوق الانسان، مبينة إن شدة التحديات التي تواجههن لا تعتمد فحسب على ما إذا كن يسكن في واحدة من المحافظات الأكثر "محافظة" مقارنة بغيرها أم لا، بل تعتمد أيضا على طبيعة المؤسسات التي يحاولن الوجود فيها والظهور على الساحة. ففي حالة طالبات الجامعة، يمكن الدفع بأن كل من طالبات جامعتي المنصورة والأزهر قد تعرضن للتجربة نفسها في ما يتعلق بعدم قدرتهن تماما حتى على طرح مسألة مشاركتهن في الاعتصام للنقاش، على عكس نظيرتهن في جامعة القاهرة.

وهكذا فإن المدافعات عن حقوق الانسان لا يتعرضن لمسألة مواجهة القيم الذكورية المتجذرة والراسخة في المحافظات "المحافظة" فحسب، بل إن التقاليد -التي يعتقد الكثيرون في اقتصار انتشارها على المناطق "النائية" من البلاد -هي في الواقع تنبض بالحياة في قلب العاصمة، وفي هذه الحالة فإن المشاركة في الاعتصام وما يتضمنه ذلك من المبيت خارج المنزل، يعد ممارسة بعيدة عن المثالية لا يصح لبننت "محترمة" الإتيان بها.

مسئولية الدولة عن أعمال الفاعلين غير التابعين لها

أثارت مظاهرات جامعة المنصورة أيضا بعض القضايا المتعلقة بمسؤولية الدولة عن الانتهاكات التي يرتكبها فاعلون غير حكوميين. تقول ز.،²² طالبة في كلية الطب البيطري، إن المظاهرات التي بدأت في يوم 15 أكتوبر كانت مدفوعة باعتقاد الكثير من الطلاب أن كل من محمد غنيم، عميد كلية الآداب والسعيد الشربيني، عميد كلية الطب البيطري، كانا سيصوتان لصالح المرشح الذي يربط الناس بينه وبين نظام مبارك على نطاق واسع، وهو السيد عبد الخالق، لمنصب رئيس الجامعة. وفي يوم 15 أكتوبر، أحاط الطلبة بالسيارة التي تقل العميد، وفي مواجهة عدد كبير من الطلبة، كانت سكرتيرة عميد كلية العلوم تركل الطالبات المشاركات في المظاهرة، بينما كان رجالان آخران يضربان الطلبة الذكور.

أغمي على ز. من فرط الضرب الذي تعرضت له على يد سكرتيرة عميد كلية العلوم. تقول ز. إن أفراد الجيش كانوا موجودين ولكنهم لم يتدخلوا على الإطلاق عندما كان الطلبة يتعرضون للضرب، ولكن أكثر ما يلفت النظر في مظاهرات جامعة المنصورة هو تكرر تكتيك دهس المتظاهرين الذي شهدناه لأول مرة في مظاهرات ماسبيرو. تقول ه.²³، وهي طالبة في كلية الطب البيطري، إنه بينما كان الطلبة يحيطون بالسيارة التي تقل العميد في 15 أكتوبر في الساعة الواحدة والنصف ظهرا، سمعوا صوتا من داخل السيارة يأمر السائق بدهس الطلبة. أذعن السائق للأوامر وبالفعل بدأ في قيادة السيارة بين الطلاب. ولكن لحسن الحظ، وعلى عكس ما حدث في ماسبيرو، لم ينتج عن ذلك أية وفيات ولكن الكثير من الطلاب أغشي عليهم. تقول س.²⁴، وهي طالبة كانت مشاركة في المظاهرات، إن مجموعة من الطلبة توجهوا لأفراد الجيش الموجودين داخل الحرم الجامعي للإبلاغ عن الواقعة ولكن أفراد الجيش أجابوهم بأن "السواق هو اللي هيلبس".

وفي حالة مظاهرات جامعة المنصورة، وعلى الرغم من إن سائق السيارة التي أقلت العميد لم يكن تابعا للدولة، فإن السلطات المصرية ملزمة بحماية المواطنين من الانتهاكات التي يرتكبها فاعلون غير حكوميين. وهذه الإلتزام لم يُستهزئ به فحسب، بل تعرض الطلبة الذين توجهوا إلى قسم الشرطة للإبلاغ عن هذه الانتهاكات إلى انتهاكات أخرى، هذه المرة على يد الشرطة. تقول فاطمة رمضان، طالبة في جامعة المنصورة، إنها كانت واحدة من الطلبة الذين توجهوا إلى قسم أول شرطة المنصورة وإن أحد الضباط سألها عما أتى بها إلى قسم الشرطة، وعندما أجابته إنها قد جاءت للإبلاغ عن الانتهاكات التي وقعت في الجامعة على يد مواليين للحزب الوطني الديمقراطي المنحل، أخبرها إنها وأمثالها "يخربون البلد" وأمرها بالمغادرة، وعندما رفضت، قال "أنا مش عايز مقاوحة انتي بنت وأنا مش عايز كتر كلام." تقول فاطمة: "عندما رفضت الخروج قام بجذبي من شعري وخلص حجابي ثم شدني من صدري وهو يجرنني إلى خارج القسم ويقول لي "يا شرموطة". حدث كل ذلك أمام ضباط القسم الذين لم يحركوا

²² تم حجب الأسم بناء على طلب الناشطة.

²³ تم حجب الأسم بناء على طلب الناشطة.

²⁴ تم حجب الأسم بناء على طلب الناشطة.

ساكننا ولم يحاولوا التدخل لوقف زميلهم". وقد حررت فاطمة شكوى رقم 4135 لسنة 2011 ضد الرقيب أشرف الكومي.

وهكذا شهد شهر أكتوبر تصاعدا في حدة الانتهاكات التي تستهدف المدافعات عن حقوق الإنسان، ولم يقتصر ذلك على ازدياد الدور الذي لعبه الفاعلون غير الحكوميين في ارتكاب هذه الانتهاكات، كما كانت الحالة بشكل خاص في أحداث ماسبيرو، حيث شارك عامة الشعب في استهداف النساء اللاتي اعتقدوا إنهن "مسيحيات"، بل شهد أكتوبر أيضا تزايد حدة العداء في التعامل مع المتظاهرات. ولا يظهر ذلك فحسب في تكتيك دهس المتظاهرين البغيض باستخدام المدرعات في ماسبيرو، ولا في جامعة المنصورة عندما دهس طلبة بسيارة نقل العميدين، بل أيضا في ازدياد ضراوة الهجمات، ويتجلى ذلك في الهجوم الذي تعرضت له فاطمة رمضان.

فإن فاطمة لم تُضرب ويُتحرش بها جنسيا من قبل أحد أفراد الشرطة فحسب، بل حدث ذلك داخل قسم الشرطة، ويبدو إن من قام بذلك لم يكن قلقا حيال التبعات المفترضة للتحرش الجنسي والضرب داخل القسم، وهذه اللامبالاة إنما تدل على إن ضرب النساء والتحرش بهن قائم بالفعل كسياسة معمول بها بشكل مؤسسي داخل الأقسام. كذلك أعلن الضابط صراحة إن فاطمة كانت واحدة ممن "خربوا البلد"، وهو اتهام غير ملموس سيستخدم في ما بعد بشكل متواتر لتبرير الانتهاكات الموجهة ضد المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان.

نوفمبر: استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان بشكل سافر

قامت قوات الشرطة بفض اعتصام لأهالي ومصابي الثورة ومجموعة من المتضامين في محيط ميدان التحرير مما أدى إلي إندلاع اشتباكات بين قوات الأمن المركزي والمتظاهرين بدأت في 19 نوفمبر واستمرت لمدة أيام، وقعت خلالها انتهاكات جسيمة ونتج عنها عدد من القتلى والمصابين، تضمنت استخدام الرصاص المطاطي والذخيرة الحية والغازات المسيلة للدموع. وقد أدى استخدام العنف في فض الاعتصام إلى تدفق المتظاهرين على الميدان بأعداد كبيرة.

في الخامسة مساء يوم 20 نوفمبر، أطلقت الشرطة العسكرية رصاصا في الهواء وحطمت خيام المعسكرين في ميدان التحرير، وأخلت الميدان في 15 دقيقة وبعدها انسحبت.²⁵ وقد تسبب العنف المستخدم في قتل 40 متظاهرا وإصابة أكثر من ألفين شخص.²⁶ وقد أظهرت تسجيلات الفيديو التي صورت فض الاعتصام مستوى خطيرا من العنف، حتى لقد أظهر أحد التسجيلات عساكر الجيش وهم يتخلصون من جثة أحد المتظاهرين بإلقائه في حاوية قمامة قريبة. وفي هذه الأثناء، أصدر مكتب رئاسة الوزراء بيانا صحفيا يعلن فيه دعمه لوزارة الداخلية ويزعم فيه،

²⁵ بعد ثلاثة أيام من العنف الوحشي ضد المتظاهرين: منظمات حقوقية مصرية تطالب بتقديم قيادات الداخلية والشرطة العسكرية إلى المحاكمة الجنائية، المبادرة المصرية للحقوق

الشخصية، 22 نوفمبر 2011، <http://eipr.org/pressrelease/2011/11/22/1287>

²⁶ المصدر السابق.

على الرغم من الأدلة المخالفة، إن الوزارة تحاول مكافحة العنف، ويشكر فيه ضباط الشرطة على "ضبط النفس" في التعامل مع المتظاهرين.²⁷

وفي يوم 21 نوفمبر، بدأ الكلام عن استخدام غازات مسيلة للدموع فريدة من نوعها لم تستخدم من قبل في الهجوم على المتظاهرين. وفي مؤتمر صحفي نظم في 25 ديسمبر، أعلنت رابطة أطباء التحرير إن الغاز المستخدم قد تسبب في تشنجات وذعر، وهي أعراض لا تصاحب في العادة استنشاق الغاز المسيل للدموع.²⁸ وتؤكد تجربة نوارة بلال المزاعم الأخيرة، فبعد استنشاق هذا الغاز، ظهرت عليها أعراض تشبه الصرع وتشنجات يداها وأرجلها ونقلت إلى المستشفى.²⁹ وعندما توجهت إلى منزل صديقتها لقضاء الليل عندها، فجأة خطر لها إنها ستحاول إيذائها، ثم مرت بعد ذلك بلحظات متقطعة لم تتعرف فيها على صديقتها ولا على البيئة المحيطة بها. تطابقت شهادة نوارة وبيانات رابطة أطباء التحرير مع شهادة د. هالة زين العابدين، وهي طبيبة تخدم في المستشفى الميداني في شارع محمد محمود -في برنامج آخر كلام الحواري على قناة *أون تي في*، التي أفادت فيها إن الغاز المستخدم يختلف بشكل ملحوظ عما استخدم أثناء أحداث 25 يناير حيث يتسبب في أعراض جديدة مثل تقلص العضلات والصداع الحاد وآلام الصدر.

ساعدت أحداث نوفمبر على استمرار وجود المدافعات عن حقوق الإنسان في المجال العام، بل وشكلت اللحظة التي أضحت فيها وجود النساء في منطقة الاشتباكات بين عشية وضحاها توجها ملحوظا. ظهر ذلك بشكل خاص في ما يتعلق بحالة الطبيبات. وفقا لد. هالة زين العابدين، كان أغلبية الأطباء الذين يخدمون في العيادات المؤقتة لتقديم الإسعافات الأولية للمصابين نساء، مؤكدة على حقيقة إن العديد منهن كان يبتن فيها. كذلك فوفقا لشهادة د. كريمة عبد العزيز، وهي الطبيبة المسؤولة عن المستشفى الميداني في جامع عمر مكرم، فإن الطبيبات والصيدلانيات اللاتي هن في الأصل من خارج القاهرة كن يناوبن بينما تعود "بعض" الأخريات اللاتي يسكن في القاهرة إلى منازلهن في الليل. وبينما شاركت بعض النساء في المظاهرات منذ البداية، فإن مسألة المبيت خارج المنزل طالما شكلت تحديا كبيرا. ففي حالة مظاهرات الجامعات التي رأيناها في الشهر الماضي، على سبيل المثال، واجهت الطالبات صعوبة عندما قررن الإنضمام للاعتصام. وقد نكون مبالغين إذا قلنا إن قدرة الطبيبات والصيدلانيات على المبيت ليلا خارج منازلهن في نوفمبر قد جاءت نتيجة لرفع المحرمات المحيطة بمبيت الفتيات في الشارع، ولكنها على الأحرى جاءت نتيجة للاعتقاد بأن وجود الأطباء والصيدلة ضروري، وربما لهذا السبب واجهت الطبيبات تحديات أقل في ما يتعلق بالمبيت في الشارع. وهكذا نجد إنه متى كان وجود الإناث ضروريا لإنهن يقدمن خدمات عليها طلب كبير وثمة حاجة كبيرة إليها، كلما واجهن تحديات أقل مقارنة بالحالات التي يعتقد

²⁷ بيان صحفي عن اجتماع مجلس الوزراء (36) بشأن الأحداث الجارية بميدان التحرير، 20 نوفمبر 2011، موقع رئاسة مجلس الوزراء، <http://www.egyptiancabinet.gov.eg/Media/NewsDetails.aspx?id=2770> (عربي وإنجليزي)

²⁸ فيديو أطباء التحرير : أطباء التحرير: الغاز الحالي أقوى وأشد.. وحالات مصابة برصاص حي و"خرز"، 21 نوفمبر 2011، الاهرام، متاح على <http://gate.ahram.org.eg/News/139823.aspx>

²⁹ ذكر اصداق نوارة انه عندما نقلوها إلى المستشفى القبطي بشارع رمسيس أصرار مسئول الأمن على الحصول على تحقيق الشخصية الخاص بنوارة وعطل مساعدة الطبيب لها لحين الحصول عليها، وخوفا من أن يبلغ فرد الأمن الشرطة عن نوارة، قام اصداقها باعطائه معلومات غير صحيحة.

فيها إن وجودهن "غير ضروري"، كما هو الحال في المشاركة في الاعتصامات حيث من الأسهل الدفع بأن المتظاهرين الرجال يمكن أن "يحلوا محلهن" بسهولة.

إضافة إلى ذلك، توضح تجربة ندى عوض الله أثناء مشاركتها في اشتباكات نوفمبر إن وضع المدافعات عن حقوق الإنسان لم يشهد أي تحسن في الطريقة التي تعاملت بها قوات الأمن معهن. تقول ندى - التي أُلقي القبض عليها يوم 20 نوفمبر في شارع محمد محمود بينما هي تلتقط صوراً للاشتباكات - إنها قد أُلقي بها في كشك في شارع محمد محمود مع آخرين. وفي الوقت نفسه، كان نقيب يحمل صاعقا كهربائيا موجودا وبدأ في صعقها على الرغم من توسلاتها له كي يتوقف. تم التحفظ على حقيبتها، وفي غضون دقائق، امتلأ الكشك بالمصابين، ومن بينهم طفل في الرابعة عشر من عمره. تقول ندى:

"وفي ضابط مباحث تقريباً قال لي "تعالى ورا ضهري" عشان يحميني وكان مستغرب إنى بنت، بس كان في ناس بتخبّط على الكشك وقعدوا يقولوا "هاتوها ننيكها هنا" ... وكلهم كانوا بيتحرشوا بيّا وايديهم في كل حتة في جسمي."

وعندما وصلت العربية إلى قسم شرطة عابدين بوسط القاهرة، كان في انتظار ندى ضابط شرطة سألها "انتي مين يا كس أمك؟ والجثة دي بقى هنوديتها فين؟" كانت آثار الضرب واضحة عليها وكان فمها متورما. وداخل القسم، أفرغوا محتويات حقيبتها وتناوبوا في السخرية منها والضحك عليها وكان أمناء الشرطة يصرون إليها أوامر غريبة من أمثلة "قفي هنا..وشك في الحيط".

وبالمثل تقدم لنا شهادة صفا حرك صورة قاتمة أيضا عن طريقة تعامل قوات الأمن مع المدافعات عن حقوق الإنسان. كانت صفا في الصفوف الأمامية في المصادمات التي وقعت في شارع محمد محمود، وفي الوقت الذي حاولت فيه الهرب بسبب كثافة استخدام الغازات، لم تتمكن من المغادرة حيث كان ضباط الجيش قد أحاطوا بالفعل بالمتظاهرين وبدأوا في ضربهم. رأت صفا ضابط جيش رتبته كبيرة يضرب المتظاهرين من حولها بينما هاجمها ثلاثة جنود ضربوها في ذراعها وساقها ورأسها وعلى ظهرها، وهم ينهالون عليها ركلا وضربا بالهراوات. كذلك أمسكوا بصدرها وركلوها عندما وقعت بينما هي تصرخ بأن ذلك لا يصح وإنها "بنت"، حاول أحد الضباط الكبار مساعدتها على الوقوف ولكن ضابط آخر دفعها إلى الأرض من جديد. وبدأ ضباط الجيش يدفعون بها في ما بينهم إلى أن وصلت إلى المترو، وهناك ضربت مرة أخرى ولكن ليس بنفس الشدة والعنف. وعندما ذهبت إلى المترو رأت صفا فتاة محجبة كان رأسها ينزف وبنطالها "ساقط حتى منتصف فخذها" ولكنها قالت لها إن بنطالها قد سقط عنها وهي تجري.

لم تتعرض النساء إلى انتهاكات على يد سلطات الدولة فحسب، بل عانت أيضا على يد فاعلين غير تابعين للدولة. تقول "مراسلة تليفزيونية"³⁰ إنها كانت متجهة إلى شارع محمد محمود في يوم 24 نوفمبر مع أختها عندما قابلتهما

³⁰ تم حجب الأسماء بناء على طلب الناشطة.

مجموعة من الرجال الملتحين بثياب مدنية حاولوا منعهما من دخول الشارع وطلبوا الإطلاع على بطاقتهم الشخصية. رفضت "المراسلة التلفزيونية" وأكدت لهم إنها مراسلة وأنه لا يحق لهم أن يعيقوها عن عملها، فقام أحد الرجال بسبب الأختين واتهما بالكذب وانتقدهما لعدم ارتداء الحجاب. تمكنت الأختان في نهاية الأمر من تخطي الرجال ووصلتا إلى شارع محمود محمود، وبدأت "المراسلة التلفزيونية" في تسجيل الحلقة وفي إجراء مقابلات مع الناس في الشارع. بدأ الهجوم بينما كانت المذيعة تقترب من نهاية التصوير عندما أحاط بها رجال قاموا بالتحرش جنسياً بها. تقول المراسلة:

في الوقت الذي بدأت أنهى فيه التصوير فوجئت بأشخاص كثيرين محيطين بي وبأختي من كل جانب، كنت محمولة من قبل عدد كبير من الرجال، بعضهم كان يتحرش بي بعنف بينما كان هناك آخرون يحملوني من ظهري في الوقت نفسه الذي كان يقوم فيه أحد الأفراد بخنقي مما جعلني عاجزة عن الكلام. وصلت التحرشات إلى حد محاولة هؤلاء الأشخاص تجريدي من ملابسي وسحبها مني. في وسط ما كان يحدث فوجئت ببعض الأشخاص يرفعون العصي والجنائز حيث أخذ بعضهم ينهزني قائلون "اسكتي، اتكلمي". وهذا إلى جانب السباب الذي كان مثل "لبوة وشمروطة" وما إلى ذلك. مع تزايد إحساسي بالإختناق تصورت أنني سأموت لقد ظننت أنني أموت.

كانت أخت "المراسلة" تواجه المحنة نفسها، فتمسكت المراسلة بالـ"جاكيت" الذي كانت ترتديه أختها لكي لا ينفصلا عن بعضهما البعض. استمر الوضع لمدة 20 دقيقة حتى وصلتا والحشد المحيط بهما بالصدفة إلى منطقة قريبة من المستشفى الميداني. وهناك تعرف طبيب على "المراسلة التلفزيونية" ولكنه لم يستطع تحريرها من الرجال وحده فنادى على الأطباء الآخرين من المستشفى الميداني وبالفعل تمكنوا من إنقاذ الأختين. وقبل مغادرة المستشفى، عرض رجل زعم إنه يحمي الأختين توصيلهما للمنزل وقال لهما "انتوا اللي عملتوا كده في نفسكم عشان رفضتم نساعدكم" ولكن أخت "المراسلة" تمكنت من تمييز وجهه لأنه كان واحد من المتحرشين فبدأت تسبه بألفاظ حادة. وفي هذه اللحظة صرخ طبيب ملتحي فيها قائلاً: "انتي قليلة الأدب، احترمي ألفاظك، واضح إنك تستاهلي اللي حصلك". بل لقد حاول ضربها لولا أن منعه أطباء آخرون. وبينما هما مغادرتان المستشفى سمعت "المراسلة" الناس تتحدث عنها هي وأختها قائلين "مش شايفين عاملين ازاي؟"

لعب الفاعلون غير الحكوميين دوراً في الانتهاكات التي ارتكبت أيضاً بحق سناء يوسف.³¹ كانت سناء تختبئ في سلم محل في شارع محمد محمود مع ثلاثة رجال عندما لمحتهم قوات الأمن المركزي. تمكن الرجال الثلاثة من الهرب في حين أُلقت قوات الأمن بالقبض على سناء وسلمتها إلى مسئول كبير اقتادها إلى مجموعة من حوالي 30 رجلاً، من جنود أمن مركزي وآخرين تدعوهم هي "بلطجية". قال المسئول للرجال "محدث يلمسها".

³¹ نشرت سناء شهادتها على حسابها الشخصي على الفيسبوك، 27 نوفمبر 2011، متاح على

https://www.facebook.com/note.php?note_id=10150574921674478

ولكن ما أن نطق بهذه العبارة الأخيرة حتى بدأت المجموعة في التحرش بسناء بشكل متناغم، وضربت على وجهها ورُكّلت وتعرضت لتحرش بشع. ولزيادة الطين بلة، كان رجلان يخفان سناء بـ"الإيشارب" الملفوف حول رقبتها. توصلت سناء للضابط الذي أعطى الأمر بمنعهم من لمسها في البداية فما كان منه أن قال لها: *قومي لو مقومتيش مش حنعرف نحميكي ولا نطلعك من وسطهم*. حملت سناء إلى عربة شرطة وعندها لاحظت إن كل من قائد السيارة والرجل الجالس في المقعد المجاور له كانا من "البلطجية" الذين تحرشوا بها.

إن ما حدث لسناء كان يبشر بتوجه وجدناه كثيرا في أحداث ديسمبر، وهو أن يطلب الضباط من الجنود والبلطجية عدم لمس امرأة ما كإشارة يبدأ بعدها الضرب والتحرش الجنسي، وهو تكتيك لم تُبلغ عنه أيًا من المدافعات لباحثي نظرة في الفترة التي تقع في نطاق هذا التقرير. كذلك اتسم شهر نوفمبر بالدور الذي لعبه الرجال المرتدون ملابس مدنية في مشاركة ضباط الشرطة في الهجوم على المدافعات عن حقوق الإنسان، وقد اختفى هؤلاء الفاعلون في ما بعد من اشتباكات ديسمبر. وعلى الرغم من إن هؤلاء الفاعلين كانوا موجودين أيضا في مذبحه ماسبيرو، إلا إن وجودهم لم يكن ملحوظا بنفس الدرجة التي ظهر بها في نوفمبر. ويمكن تفسير وضوح وجودهم بالوقوف على الفاعلين الأساسيين في اشتباكات نوفمبر، أي قوات الشرطة، وهم مختلفون عن فاعل الدولة الرئيسي في ديسمبر، وهو الشرطة العسكرية التي كانت المسؤولة عن التعامل مع المتظاهرين وقت ماسبيرو.

فمع تولي الشرطة الدفة في نوفمبر، كان من المتوقع أن نشهد إعادة استخدام التكتيكات التي كانت تستخدم في عهد مبارك للتعامل مع المتظاهرين، ألا وهي استخدام "البلطجية"، وهو تكتيك كان مستخدما بشكل واسع في عصر مبارك، فمن التحرش بالمدافعات عن حقوق الإنسان على يد البلطجية في انتخابات 2005³² إلى آخر أيام النظام عندما استخدم رجال على أحصنة وجمال في محاولة يائسة لإجبار المتظاهرين على ترك الميدان في يوم 2 فبراير 2011. وبالنظر إلى عدم أخذ خطوات إيجابية نحو إصلاح الشرطة المصرية فمن غير المستغرب أن نراها تلجأ إلى استخدام التكتيكات نفسها التي استخدمت في عهد مبارك في التعامل مع المتظاهرين، حتى بعد سقوط النظام.

كذلك شكلت هجمات نوفمبر بداية منحى جديد سيأخذ منعظفا وحشيا في ديسمبر، ألا وهو "معاينة" المدافعات عن حقوق الإنسان على مجرد وجودهم في المجال العام. وتظهر هذه المحاولات في شهادة ندى عوض الله على سبيل المثال، فإضافة إلى اعتقالها وصعقها بالكهرباء والتحرش الجنسي الذي تعرضت له بسبب وجودها في شارع محمد محمود، فقد أُخذت أيضا إلى قسم شرطة عابدين واحتجزت ولم يطلق سراحها في النهاية إلا بعدها بيوم. لم تقتصر محاولات معاينة الناشطات على التحرش الجنسي فحسب، بل امتدت إلى توجيه اتهامات مبالغ فيها إليهن. ففي حالة أمينة³³، على سبيل المثال، التي أُلقي القبض عليها في يوم 19 نوفمبر، وجهت إليها تهمة إلقاء قنابل مولوتوف على ضباط الأمن، وإحراق سيارة شرطة وإتلاف المال العام وإثارة الشغب. وعلى الرغم من إن أمينة لم تتعرض إلى أية انتهاكات جسدية أثناء إلقاء القبض عليها واحتجازها، ربما لأنه كان بحوزتها جواز سفر أجنبي، فقد استخدمت

³² لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى "استمرار الانتهاكات: سياسة الجيش تجاه المدافعات عن حقوق الإنسان"، 11 ديسمبر 2011، نظرة للدراسات النسوية، متاح على:

<http://nazra.org/sites/nazra/files/attachments/militarypolicytowardswhrdsar2011.pdf>

³³ تم حجب الأسم بناء على طلب الناشطة.

الاتهامات المبالغ فيها التي وجهت إليها كوسيلة لإرهاب النساء أمثالها اللاتي كن من الخطورة بحيث "لا يمكن المساس بهن" بسبب كونها أجنبية. وفي مواجهة إصرار المدافعات عن حقوق الإنسان على لعب دورهن كاملا في المظاهرات، شهد مستوى الوحشية في استهداف الناشطات زيادة حادة في شهر ديسمبر.

ديسمبر: استمرار العنف الانتقامي ضد المدافعات عن حقوق الإنسان

بدأت الاشتباكات التي استمرت في الفترة من 16 إلى 23 ديسمبر عندما هاجم أفراد الجيش عبودي، وهو أحد الشباب المشاركين في اعتصام مجلس الوزراء، وضربوه ضربا مبرحا.³⁴ كان الاعتصام قد بدأ سابقا في يوم 25 نوفمبر اعتراضا على قرار تعيين المجلس العسكري لكamal الجنزوري كرئيس للوزراء، فقد رفض الكثيرون -الذين رأوا في الجنزوري تنكيلا بعهد مبارك- هذا القرار، وذلك لإن الجنزوري كان قد عمل سابقا في 1996 كرئيس للوزراء في ظل حكم مبارك. وردا على الضرب المبرح الذي تعرض له عبودي، بدأ المعتصمون على الفور بإلقاء الحجارة على ضباط الجيش داخل مجلس الوزراء. وفي يوم 16 ديسمبر بدأت القوات العسكرية في استخدام العنف لفض الاعتصام. وعلى الرغم من إن استخدام العنف في مواجهة التظاهر السلمي من قبل القوات العسكرية لم يكن بالأمر الجديد، ولا حتى كان استهداف الناشطات بالأمر المستغرب، إلا إن المنحى الفريد الذي ظهر في أحداث ديسمبر كان تصاعد استخدام العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان إلى درجة يمكن فيها الخروج بملاحظة مفادها إن الهدف المصاحب للعنف كان الإنتقام من المدافعات عن حقوق الإنسان.

كما ورد سابقا، بدأ استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان يظهر بشكل صارخ في أحداث شارع محمد محمود في شهر نوفمبر، كما نرى في شهادتي ندى عوض الله وسناء يوسف الصادمتين حول الانتهاكات القائمة على الجنس و/أو النوع الاجتماعي التي تعرضنا لها. يقصد بالانتهاكات القائمة على الجنس و/أو النوع الاجتماعي تلك التي تستهدف النساء لإنهن نساء مثل التشهير الجنسي الذي يستخدم فيه إدعاءات حول جنسانية المرأة لتشويه سمعتها والنيل من مصداقية عملها،³⁵ وقد رأينا ذلك على سبيل المثال في نعت المدافعات عن حقوق الإنسان بصفات مثل "شرموطة" و"صايعا". ولكن إن لم يكن استهداف الناشطات تطورا جديدا في اشتباكات اعتصام مجلس الوزراء، فإن طبيعة مرتكبي الانتهاكات قد تغيرت على الرغم من إن طبيعة الانتهاكات نفسها لم تتغير. فبينما لعب "الباطنية" والفاعلون من غير الدولة أدوارا بارزة في أحداث محمد محمود، فقد اختفوا من اشتباكات مجلس الوزراء، وكان مرتكبو الانتهاكات هم مجموعات تابعة للدولة فحسب. ونحن لا ندفع هنا بيان تلك المجموعات لم يكن لهم دور في أحداث نوفمبر، ولكننا نقول إن هذا الدور قد تغير بشكل هائل على مدى فترة شهر واحد فقط لا غير.

وإذا كنا لننتهج مقارنة إحصائية في تحليل التغيرات التي طرأت على دور قوات الأمن، سنلاحظ إنه من بين الشهادات الستة التي شملها تحليلنا لأحداث نوفمبر، كان مرتكبو الانتهاكات في ثلاث حالات فاعلين غير رسميين

³⁴ شهادة عبودي، 16 ديسمبر 2011، تعاونية مُصيرين،

http://www.youtube.com/watch?v=MChw2kqIRG8&list=PLD6223BC80935B705&index=2&feature=plpp_video

³⁵ الاستشارة الدولية بشأن المدافعات عن حقوق الإنسان، الدفاع عن النساء اللواتي يدافعن عن الحقوق، 2005، متاح بالإنجليزية على <http://www.defendingwomen->

defendingrights.org/pdf/WHRD-Resource-English-press.pdf

يشار إليهم بالبلطجية. ومن ناحية أخرى فإن مرتكبي الانتهاكات في الشهادات الخمسة التي شملها تحليلنا في هذا القسم قد أتوا بما أتوا به بصفتهم الرسمية. وبالنظر إلى الشكوك التي أثارها شهادات نوفمبر حول ما إذا كان مرتكبو الانتهاكات الذين كانوا يرتدون ملابس مدنية فعلا غير تابعين للدولة،³⁶ فقد جاءت اشتباكات ديسمبر بفاعلين يتصرفون بصفتهم الرسمية على الملأ. ومن المهم هنا أن نميز بين الحالتين، وذلك لأن مسؤولية الدولة عن أعمال الفاعلين التابعين لها الذين يتصرفون بصفتهم الرسمية لا جدال فيها³⁷، إلا أن مثل هذا التمييز يبرز التغيير في سياسات الدولة المناهضة للمدافعات عن حقوق الإنسان، والتي اتسمت بالشراسة الشديدة في أحداث ديسمبر، بحيث بدأ الأمر وكأن أفراد الأمن لا يعبتون بأن يظهروا على الملأ وهم يديرون ويرتكبون هذه الانتهاكات بحق المدافعات عن حقوق الإنسان. تقول د. غادة كمال³⁸ إن الهجوم على المتظاهرين في 17 ديسمبر كان على يد: فرقة كاملة فيها اثنين ملثمين أجسامهم كبيرة جدا...عراض جدا...حاجة ماشفتهاش في الجيش قبل كده... واحد ماكنش عليه علامة ولا بادج والتاني لابس بادج مكتوب عليه فرقة مظلات".

إن الانتهاكات التي تعرضت لها يمني رضوان هي خير دليل على ما دللنا عليه، فقد كانت يمني في التحرير يوم 17 ديسمبر وكانت قد بدأت تجري نحو كوبري 6 أكتوبر بعدما نزلت قوات الشرطة العسكرية إلى الميدان. وقعت يمني بينما هي تجري وحاول أحد أصدقائها الذكور مساعدتها ولكنه تلقى أمرا من أحد أفراد الشرطة العسكرية بالجري وتركها. اصطحبت يمني إلى ظابط ذي رتبة عالية، طلب من الجنود اصطحابها إلى العميد مجدي وأمر بعدم لمسها.

لاحظت يمني إن العبارة الأخيرة كانت بمثابة كلمة السر، فمجرد نطقها وجدت يمني نفسها محاطة بحوالي 25 من الجنود، ومع بدء التحرش الجنسي، سألتها أحد الجنود عما إذا كانت قد مارست الجنس من قبل. اقتيدت يمني إلى المتحف المصري لمقابلة العميد مجدي، الذي سأل من صحبتها إليه عن سبب إحضارها، فأجاب العسكري "دي متناكة يا فندم". غادر العميد، ليبدأ التحرش الجنسي من جديد، ومرة أخرى يحيط الجنود بها ويزجون بأيديهم في بنطالها.

إن انثناء النساء من بين المتظاهرين لم يقتصر فقط على حالة يمني، ولكنه يشبه إلى حد كبير ما حدث لد. غادة، التي قال أحد الجنود لآخر أثناء ضربها "هاتالي دي اللي بتشتم طول اليوم عايزينها". جرت د. غادة إلى داخل مجلس الشعب بينما هي تُركل وتُضرب بالعصي وتُشتم من "حوالي 10 عساكر". وفي الداخل تعرف عليها أحد الرجال المقنعين الذي قدم نفسه باسم حسام قائلا لها: "أهلا... هو انت... انت... مش انتي كنتي بتشتمينا، أنا بقى

³⁶ يرجي مراجعة شهادة سناء يوسف عندما تعرفت - علي سبيل المثال - علي اثنين من الرجال في سيارة الشرطة التي تنقلها لكان الاحتجاز كاثنين من البلطجية الذين قاموا

بضربها سابقا

³⁷ وفقا للمادة (4) من مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا، "يعد تصرف أي جهاز من أجهزة الدولة فعلا صادرا عن هذه الدولة بمقتضى

القانون الدولي، سواء أكان الجهاز يمارس وظائف تشريعية أم تنفيذية أم قضائية أم أية وظائف أخرى، وأيا كان المركز الذي يشغله في تنظيم الدولة، وسواء أكانت صفته أنه

جهاز من أجهزة الحكومة المركزية أم جهاز من أجهزة وحدة إقليمية من وحدات الدولة

³⁸ شهادة د. غادة كمال على قيام الجيش المصري بتعذيبها، جدلية، 18 ديسمبر 2011، متاحة على:

هاوريكي النهاردة إن كنت راجل ولا لأ. أنا بالليل هاعمل عليكى حفلة..... أنا صعيدي... انتي مش خارجة من هنا... انتي النهاردة خلاص بتاعتي....وبالفعل فهم العساكر اللي كانت موجودة إنني خلاص بتاعته".

لم يأخذ العنف الجنسي شكل التهديدات الجنسية أو الأفعال المادية مثل التحرش الجنسي فحسب، بل أخذ أيضا شكل التشهير الجنساني بمعنى التلاعب الاستراتيجي بالتحيزات الخاصة بأدوار النساء "الملائمة"، وإضفاء تداعيات جنسانية سلبية على المدافعات عن حقوق الإنسان بهدف الطعن في مصداقية ما يقمن به. وقد ظهر هذا تقريبا في كل الشهادات التي جمعت من الناشطات في شهر ديسمبر. وقد كانت شهادة سارة زاخرة بمثل هذه الدلالات، إذ قيل لها في الشارع "يا بنت الوسخة" "روحي بيتكو... انتي أهلك سايبينك في الشارع كده ليه؟" كذلك كان الجنود الذين ألقوا القبض على اليمنى يقولون لها "يالبووة يا بنت اللبوة، يا متناكة يا بنت المتناكة." وعندما انحنت أثناء نزولها من على الكوبري لتفحص ركبتها من آثار الضرب فوجئت بعسكري يقول لها "مانشاغليش العسكري برجلك". وقد أذهلت هذه العبارة اليمنى، وأثارت تساؤلها عما إذا العسكري يعتقد حقا إنها "شرموطة" تحاول إغواء الجندي لإطلاق سراحها.

كذلك سب الجنود هدير فاروق قائلين لها "يا شرموطة" بينما هم يلقون القبض عليها في 17 ديسمبر، وهم يسئلونها "إيه اللي جابك هنا يا شرموطة؟" إن نقطة استضعاف المدافعات عن حقوق الإنسان تتعلق بالأساس بالتمييز القائم على النوع الاجتماعي وغيره من أشكال التمييز، وهو القاسم المشترك في هذه الانتهاكات. ولا يظهر ذلك في حالات التشهير الجنسي الذي تم التلاعب فيها عمدا بالأعراف ذات الصلة بالنوع الاجتماعي، ولكنه عادة يظهر أيضا في إدانة وجود المرأة في المجال العام التي تمتد جذورها العميقة إلى أعراف النوع الاجتماعي الراسخة. ومع ذلك فإن هذه المعارضة لم تكن من قبل الفاعلين الرسميين فحسب بل جاءت أيضا من المواطنين العاديين. فبينما كانت اليمنى مثلا في طريقها إلى المنزل مستقلة تاكسي، بدأ السائق في توبيخها قائلاً: "انتى صايعة مانتي لو اهلك ربوكي ماكانوش سابوكي في الشارع، مانتوا في الشارع بقالكم سنة عملتوا ايه؟ احترمي نفسك بدل مابقيتى شبه الصياع ولو ان شكلك مش بنت ناس قوي". كذلك فأثناء اقتياد العساكر ليمنى على كوبري أكتوبر قالت لها إحدى النساء من سيارتها "عاجبك منظرِك؟ عاجبك اللي عامله في نفسك؟".

وبينما تستخدم الدولة والتابعين لها التشهير الجنسي والتلاعب بجنسانية المرأة كتكتيك لإحباط مخططات الناشطات وفي بعض الأحيان لإيذائهن، فإن المدافعات عن حقوق الإنسان يواجهن هذه الانتهاكات بطرق مختلفة حسب الطبقة والعرق والإثنية وغيرها من الأوضاع الاجتماعية. فعلى الرغم من إن سب الجنود لهدير ويمنى ووصف كلتاهما بـ"الشرموطة"، فإن طريقة التشهير بهما والتشكيك فيهما قد اختلفت. ففي حالة اليمنى البالغة من العمر 24 سنة، أخذ التشهير ونشويه السمعة شكل الطعن في "مدى استحقاقها للاحترام"، بينما قال الملازم لهدير البالغة من العمر 31 صراحة: "خدي بالك من عيالك واقعدي في بيتك وربنا هو اللي بيحبيب الحق" بعدما أخبرته إن المتظاهرين لم يستخدموا قنابل المولوتوف ضد ضباط الجيش. افترض الملازم في حالة هدير تلقائيا إنها أم على الرغم من إنها لم

تكشف عن أي ما يدل على ذلك، ربما افترض ذلك بالنظر إلى سنّها. وفي حالة يمى الأصغر سنا، كان الافتراض من ناحية أخرى هو إن أهلها لم يربوها كما يجب وأطلقوها في الشوارع.

وهكذا نجد إن النساء يصمن بالعار ويعاملن من منظور جنسي ويعتبرن "صيع ومنحرفات" كلما نظمن أنفسهن كنساء، ليس فقط من قبل الفاعلين التابعين للدولة بل المواطنين العاديين، وهذا لإن الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن لا تنشأ من فراغ بل تتشكل على الأخرى في أحضان ثقافة تتغاضى عن العنف المرتكب بسبب تشبعها بالأعراف الذكورية التي تحدد الأدوار التي "تلائم" المرأة وتلك التي لا تلائمها. وهكذا تصبح الجنسانية أداة وسلاح تستخدم من قبل قائمة عريضة من الفاعلين للتحكم في "سلامة" المرأة الجسدية، ولإعاقة مشاركة المرأة في السياسة وحرية حركتها وقدرتها على التنظيم والتعبير.

تفسير العنف "غير المفهوم"

لم تختلف الانتهاكات التي ارتكبت في شهر ديسمبر عما سبقها في تصدر الفاعلين التابعين للدولة المشهد فحسب، بل في إنها قد شكلت أيضا بداية استباحة العمل بالأساليب التي أتبعت من قبل في شهر نوفمبر، وأحد الأمثلة الصارخة على ذلك هو "تشفير" بداية التحرش الجنسي بإعطاء الأمر بعدم لمس النساء. ففي حالة سناء يوسف التي سبق ذكرها، بدأ البلطجية في التحرش بها بعد أن قال لهم الضابط "ما حدش يلمسها"، وحدث الأمر نفسه في حالة يمى ولكن هذه المرة كان موجها إلى جنود بزيمهم الرسمي. وفي كلتا الحالتين، تلى الأمر استجابة مخالفة له، ألا وهي البدء في التحرش الجنسي بهما. كذلك مرت رشا خالد بتجربة مماثلة، فبينما كان الضابط يصطحبها من شارع القصر العيني إلى مبنى مجلس الشورى، أصدر أمرا للجنود بإفلاتها "لإنها بنت" وفي اللحظة نفسها بدأ الجنود في التحرش الجنسي بها.

يمكن أن يُعزى التغيير في دور الفاعلين التابعين للدولة الذي حدث على مدار شهر واحد إلى طبيعة الفاعلين الذين أسندت إليهم مهمة إخضاع المتظاهرين وإذلالهم. فقد شهد شهر نوفمبر عودة ضباط الشرطة ومعهم أساليب المدرسة القديمة التي تستخدم البلطجية كأحد طرق التعامل مع "المخاطر"،³⁹ وشهد شهر ديسمبر عودة ضباط الجيش إلى الطليعة في التصدي للمظاهرات. هكذا يمكن تفسير التباين في حدة العنف ومرتكبيه بالنظر إلى اختلاف فاعلي الدولة الذين تولوا مسئولية التعامل مع المتظاهرين واختلاف الأدوات التي استخدموها للقيام بذلك. ولكن إذا كان من الممكن تفسير ظهور فاعلي الدولة في ديسمبر بالتغيير في طبيعة الفاعلين المنخرطين في الأمر، فكيف يمكن أن نفسر الوحشية التي شهدناها في شهر ديسمبر؟

بينما لا يمكننا القول بأن استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان قد بدأ في ديسمبر، فإنه من الواضح تماما إن شهر ديسمبر قد شكل بداية مرحلة جديدة من الوحشية والضراوة. فبينما أصدرت الأوامر في بعض الحالات، كما في

³⁹ تمت دراسة دور البلطجية في "استمرار الانتهاكات: سياسة الجيش تجاه المدافعات عن حقوق الإنسان"، الحاشية المذكورة أعلاه، متاح على <http://nazra.org/sites/nazra/files/attachments/militarypolicytowardswhrdsar2011.pdf> (نظرة للدراسات النسوية)

حالة يمني، بشكل واضح للرجال بالتخلي عن النساء والجري بعيداً، ففي حالات أخرى ظهر عنصر الأعمال الانتقامية في التعامل مع المدافعات عن حقوق الإنسان. ظهر هذا الموقف بشكل واضح في شهادة سارة. كانت سارة قد هربت من ميدان التحرير في 17 ديسمبر إلى وكالة سفريات قريبة ومن هناك تم اعتقالها واقتديت إلى مبنى رئاسة الوزراء، حيث قام أفراد من الشرطة العسكرية بضربها ضرباً مبرحاً وحاولوا شد بنطالها ولكنهم لم ينجحوا. ضُربت سارة حتى أغمي عليها ثم سحبت بعد ذلك من غطاء شعرها لغرفة قريبة رأت فيها سبع سيدات يعانين من إصابات خطيرة.

دخل ملازم اسمه أحمد منصور الغرفة واتهم سارة باستخدام قنابل مولتوف وذخيرة حية ضد عساكر الجيش. وعندما أنكرت التهم، بدأ في ضربها بعصا غليظة على وجهها وجسدها وصعق جسدها وأعضائها التناسلية بالكهرباء وهددها بممارسة الجنس معها. كذلك ألبسها الملازم أحمد منصور الخوذة التي يرتديها الجنود وأخذ يلطمها فيها، ثم ضربها بسن الخوذة على رأسها وأضاف قائلاً: "أنا مش عارف أعمل فيكي إيه، نفسي أموتك."

تعكس شهادة سارة شدة العداوة التي تكنها قوات الأمن للمدافعات عن حقوق الإنسان. فإن سارة لم تُبرح ضرباً فحسب بل عكست شهادتها مرة أخرى سرداً مفزعا للغضب غير المفهوم المنتشر بين ضباط الأمن. تقول سارة:

"وبعد كده دخل زميله فقال له "قل لي أعمل فيها إيه، عايز أعمل لها عاهة مستديمة في وشها... أخزق لها عينها" راح زميله ده جاب حبلين طوال ليهم شراشيب "حبل هتكتفها بيه.. والثاني تتنيه وتضربها على جسمها ووشها...بس أما تكتفها كتف ايديها من ورا" فدخل ملازم أول اسمه أحمد دخل نادى عليه وقال له "كلم بره عشان في مأمورية" فرد "اصبر شوية يا باشا" فراح زعقله "أحمد... اطلع كلم بره" قال له "ثانية واحدة" فزعقله ثلاث مرات "اطلع بره" وده رحمني منه.. قال لي "اصبري علياً أنا جاي ليكي تاني.. لسه مافشتش ناري فيكي وغليلي"

بعد مغادرة الملازم أحمد منصور، دخل الرائد حسام ووعد الناشطات السبعة بأنه قد أصدر أوامر بأن يتوقف الضرب. دخل الملازم الغرفة من جديد وأمره الرائد حسام بالخروج وعدم العودة مرة أخرى لا هو ولا أي عسكري آخر. وقد استاء الملازم أحمد كثيراً بسبب التعليمات الأخيرة حتى إنه ألقى الخوذة والمحفظة بعنف على الأرض قبل مغادرة الغرفة.

تتبع وحشية العنف الجنسي من حقيقة إنه طالما اعتبر وسيلة لتأكيد الهيمنة على العدو - "كعمل عدواني ضد أمة أو مجتمع ما"⁴⁰. وعلى الرغم من عدم تعرض أي من الناشطات اللاتي قابلهن باحثو نظرة للاغتصاب بالمعنى الحرفي للكلمة، فإن ذلك في حد ذاته يؤكد النظرية الأخيرة القائلة بأن العنف الجنسي الوحشي يقوم على الرغبة في الإهانة والحط من الكرامة، وهو الأمر الذي تؤكد عليه دراسات الاغتصاب التي وصلت بالإجماع إلى خلاصة

⁴⁰ انظر: Byrne, S., Gender, Conflict and Development, BRIDGE Briefings on Development and Gender, (Ministry of Foreign Affairs of Netherlands, 1996), p. 16, cited in Lindsey, Women Facing War, p. 52.

مفادها إن الاعتصاب ليس عمل جنسي بل عمل عدواني.⁴¹ فإن متعة مرتكب الفعل لا تتأتى من إشباع الاحتياج الجنسي بقدر ما تتبع من الحط من قدر ضحيته وامتهانها وشعوره بالقوة والسيطرة عليها. وبالتالي فإن العنف الجنسي الوحشي وامتداده، أي الإرهاب النفسي، هما في الواقع أفعال شبه جنسية لا علاقة لها بالجنسانية بقدر ما هي تأكيد على العنف الجنسي ضد المرأة.

ففي مواجهة نساء لا تطبق عليهن صور "الإذعان" و"الكياسة" النمطيتين، تتعاضم الحاجة إلى إخضاعهن وإذلالهن. ويظهر ذلك جليا في حالة د. غادة، حيث كانت مشكلة الضابط المقتنع الأساسية معها هي حقيقة إنها قد وجّهت إليه السباب خارج أبواب البرلمان، وهو ما لا يمكنه تقبله على الإطلاق كونه "صعيديا". وكان انتقامه جنسيا، ألا هو الوعيد بأن يظهر لغادة إنه "راجل" من خلال قيامه "بحفلة عليها" في المساء. وهكذا لا يلجأ مرتكبو هذه الانتهاكات إلى العنف البدني فحسب بل أيضا إلى التحرش النفسي، يهدف هذا التكتيك الأخير إلى بث الرعب في قلوب المدافعات عن حقوق الإنسان وإشعارهن بالضعف وقلة الحيلة. وهذا التكتيك هو نوع شديد القوة من الإساءة فهو يستند إلى أعراف ثقافية تجرد المرأة التي تغتصب أو تنتهك جنسيا من شرفها بسبب الانتهاكات التي تتعرض لها. تظهر قوة التحرش النفسي في شهادة غادة عندما قالت: "ضربني على وشي، وشتايم بقى وطول الوقت تهديدات، وإيحاءات جنسية، أنا ما كانش عندي مشكلة بقولي حنتشقي حنتضربي بالرصاص....بس بالنسبة لأي بنت اعتداء جنسي ده آخر حاجة ممكن تتقبلها."⁴²

وفي تحليل لحالات الهجوم واسعة النطاق على النساء في أوقات النزاع، خلص مشروع بحثي، قام بالتحقيق في الدور الذي تلعبه النساء في الحروب، إلى إن الهدف من العنف الجنسي ضد المرأة هو "تدمير ثقافة الأمة."⁴³ فعادة تعتبر النساء المسؤولات الأساسيات عن الحفاظ على أوامر المجتمع، بحافظتهن على الأسرة، وبالتالي يكون الهدف من تدميرهن هو الإطاحة بالاستقرار الاجتماعي. إضافة إلى ذلك فإن الآثار النفسية التي يخلفها العنف الجنسي على المجتمع يمكن أن تقضي إلى تفكك المجموعة بأسرها. وهكذا استخدم تدمير النساء كتكتيك للتأثير على التماسك الثقافي بشكل عام.

ويستند منحى آخر من تدمير الثقافة بهذا الشكل إلى البناء الرمزي لجسد الأنثى، ففي العديد من الثقافات يعتبر جسم المرأة تجسيدا للأمة بأكملها، وهو ما ظهر في رسوم الجرافيتي التي أظهرت أحداها "فتاة التحرير" وهي متشحة بالعلم المصري في تجسيد لمصر نفسها.⁴⁴ وفي هذا دلالة على موقف مرتكبي الانتهاكات والمجتمع ككل بأن العنف ضد المرأة موجه ضد السلامة البدنية والشخصية للمجموعة بأسرها. وبالنظر إلى الصلة الوثيقة بين هوية الفرد والهوية الجنسية في السياق المصري، فإن العنف الجنسي هو أيضا انتهاكا لذات الشخص ولب كينونته.

41 المصدر السابق.

42 شهادة غادة عن قيام الجيش المصري بتعذيبها، الحاشية 38 أعلاه

43 الاستشارة الدولية بشأن المدافعات عن حقوق الإنسان، الحاشية 35 أعلاه

44 رابط لصورة موضحة: http://www.onislam.net/arabic/oimedia/onislammar/images/mainimages/18-12-11_h-1.jpg

تثير "لا عقلانية" العنف البدني والجنسي كما هي منعكسة في الشهادات الواردة سؤالاً بسيطاً سألته سارة لمعذبها حين قالت: "هو انا عملت إيه لده كله؟" يمكن أن نجد الجواب على هذا السؤال في إحدى الخصائص التي تميز التعذيب، ألا وهي تحويل معاناة الضحية إلى استعراض لقوة القائم على التعذيب والنظام الذي يمثله. فجسد ضحية التعذيب يُختزل إلى ألم، في إلغاء مَفنٍ للذات، وإنه لهذا الألم الذي يمثل القوة بالنسبة للقائم على التعذيب والذي يعزز تضخم الذات لديه. فبقدر ما يتقلص عالم الضحية إلى حزمة صغيرة من الألم، بقدر ما يتمدد عالم القائم على التعذيب. وهكذا فإن استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان في ديسمبر والاستخدام غير المسبوق للعنف لا يمكن أن يكونا مجرد أفعال وحشية لا معنى لها، بل هي أفعال ترتكب لأسباب سياسية واستراتيجية بقدر ما يتعلق الأمر بترتيب الأدوار الاجتماعية، ألا وهي تأديب جسد الأنثى الوطني.

هكذا لم يكن العنف "غير ذي معنى" أو "اعتباطياً" بل كان تقنية محسوبة لا لمعاقبة النساء فحسب بل نظرياً لمعاقبة أمة بأكملها. وتعكس الشهادات حقيقة عدم ارتكاب العنف بشكل اعتباطي أو في شكل عمل فردي من ظابط غاضب. فوفقاً لغادة، على سبيل المثال، فبعد أن قال لها "حسام" إنها لن تغادر إلا بعد أن يريها إنه "راجل"، "دخل لواء محترم ببذلة... قال لكل ما تخافوش... اللي مش محتاج خياطة أو معالجة هاخرجوا قلت له... سيادة اللواء لو بتقول الكل هاخرج، أنا خرجني بابيديك من هنا، فالأستاذ المقنع أخذوا بعيد وقال له لأ أنا عايزك... بعد ما أخده على جنب تحاشاني خالص.... وبدأ الثاني يهدد ويقول لي ارجعي ورا ما تَقْفِيش آدم".

وفي شهادة رشا خالد، يظهر الملازم أحمد منصور المسئول عن الانتهاكات المرتكبة بحق سارة من جديد، ليملكها في عينيها الإثنتين لرفضها إجراء مقابلة مع تليفزيون الدولة. وكما كان الوضع في حالة سارة، فإن الملازم حسام "الطيب" طمأنها بإطلاق سراحهن قريباً. وهكذا ترسم الشهادة صورة انتهاكات هي أبعد ما تكون عن العنف الاعتباطي في تماثلها وتماثل الأشخاص الذين يلعبون الأدوار الشريرة نفسها، كما في حالة أحمد منصور، أو الأدوار الطيبة كما في حالة الملازم حسام أو في تجاهل توسلات النساء وتحذيرهن من المخاطر القادمة كما في حالة غادة كمال.

شهدت مواجهات شهر ديسمبر 2011 تجدداً للعنف ضد المتظاهرين والمدافعات عن حقوق الإنسان، على الرغم من إن العنف جاء بدرجة غير مسبوقة من الضراوة، فإضافة إلى حكايات العنف المروعة التي ذكرناها أعلاه، شهد شهر ديسمبر أيضاً حالة المرأة الشهيرة التي سميت بـ"فتاة التحرير". سُجِّل العنف الذي ارتكب بحق "فتاة التحرير" على شريط، وانتشر الفيديو -الذي يظهر العساكر وهم يركلونها ويسحلونها في الشارع حتى جردوها من ملابسها مظهرين حمالة صدرها الزرقاء- كالنار في الهشيم على مواقع التواصل الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، برر اللواء عبد المنعم كاطو الهجوم مدعياً إن فتاة التحرير "كانت تحمل مكبر صوت وتسب الضباط والجنود" قبل تعرض

العساكر لها بالهجوم.⁴⁵ حفزت هذه الحادثة خروج العديد من المسيرات المناصرة لحقوق النساء في جميع أنحاء البلاد وأصبحت رمزا لقمة العدوان العسكري على النساء.

وكما حدث في حالات المدافعات عن حقوق الإنسان التي عرضناها في الأقسام السابقة، فإن التحدي الذي تعرضت له "فتاة التحرير" لم يكن فقط على يد أولئك الذين تهمموا عليها بشكل مباشر وجردوها من ملابسها، بل كان من المجتمع بشكل عام. فقد صاحب الغضب الذي نتج عن هذه الحادثة نقد لاذع واتهامات لـ "فتاة التحرير" بإنها كانت مستفزة لعدم ارتدائها للمزيد من الملابس تحت عبائتها. وقد انتقصت هذه الاتهامات من بشاعة الحادث وجرت الخطاب إلى نقاش عبثي حول ما إذا كان يجب على المتظاهرات ارتداء ملابس محترمة أم لا تحت رداء يعتبر "شديد الاحترام"، ألا وهو العباية. وهذا النقاش في لبه يدور، حتى ولو كان عن غير قصد، حول فكرة إن التمتع بالحقوق ينطوي ضمناً على ضرورة وجود جسد، فإن الحق في السلامة الجسدية هو عنصر أساسي في كل الحريات التي يتمتع بها البشر، بمعنى الحق في أن يسكن الفرد جسده وأن يتحكم فيه، والحق في المطالبة بأن يعيش الإنسان تجربة جسده مُحصناً ضد تعليمات الدولة أو غيرها من المؤسسات. فمن دون هذا المفهوم ستصبح حقوق الإنسان ساحة أو مجالاً للأشباح.

الخلاصة

إن التشهير بالمدافعات عن حقوق الإنسان ووصمهن بالعار وتشويه سمعتهن وعدم معاملتهن على قدم المساواة مع الرجال يضرب بقائمة عريضة من حقوقهن بعرض الحائط، فالحماية ضد التمييز والحق في المساواة هما لب حقوق الإنسان والعهود الدولية الأساسية. وقد خصصت معاهدة دولية بالكامل - وهي إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (إتفاقية المرأة) - إلى القضاء على "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل".⁴⁶ كذلك تدافع إتفاقية المرأة عن حق المرأة في عدم التعرض للتمييز عبر قائمة واسعة من الأنشطة والمجالات، وتؤكد على حق النساء في المشاركة في الحياة العامة بما في ذلك الحق في "المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسية للبلد".⁴⁷ كذلك تعهد إتفاقية حقوق المرأة بالدول "تعديل الأنماط الاجتماعية

⁴⁵ خبير عسكري : لا بد أن يستخدم الجيش أقصى درجات العنف ضد من يستهدف المنشآت العامة، جريدة الشرق الأوسط، 22 ديسمبر 2011، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12077&article=655463&search=%E3%D5%D1&state=true>

⁴⁶ المادة الأولى، إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)

⁴⁷ المادة السابعة (ج)، المصدر السابق

والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق أحد الجنسين، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة⁴⁸.

يثير استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان قضايا شديدة الأهمية، ربما أكثرها وضوحاً هي الطريقة التي أصبحت بها الجنسانية الملعب المفضل للصراع حول الحقوق السياسية التي تعتبرها السلطات المصرية شائكة أو مثيرة للجدل. فقد وضعت السلطات قضايا الجنسانية وسلامة جسد الأنثى في كفة مواجهة لكفة الحقوق السياسية، حتى أصبح الإصرار على ممارسة الحقوق السياسية ينتقص تلقائياً من الحق في السلامة الجسدية. فاستهداف جنسانية المرأة هو أساساً أحد أساليب التحكم التي تهدف إلى إحداث أثر مادي محدد، ألا وهو منع النساء من التنظيم ومن شغل حيز في مجال العمل العام ومن التواجد فيه، ويتضمن ذلك أيضاً معاقبة النساء التي تتعدى الحدود التي وضعها المجتمع للسلوك المقبول.

إضافة إلى ذلك، يشكل استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان انتهاكاً لخصوصيات النساء ولا يقصد بذلك حياتهن الخاصة فحسب بل الأماكن التي يمكن لهن أن يتقابلن ويجمعن فيها، مما يخلق صورة لا تصبح فيها تطلعات النساء بالتمتع بحقوقهن مطالبات سياسية، بل أفعالاً غير طبيعية يكون التأكيد عليها وعلى غيرها من الحقوق تجاوزاً، وبحيث يصبح انتهاكهن للأعراف المجتمعية انتهاكاً للحدود الوطنية. إن الحق في عدم التعرض للتمييز والحق في الكرامة والمساواة، بما في ذلك عدم التعرض للعنف والقمع، والحق في الكرامة التي تتولد من تحكم الأشخاص في حياتهم الخاصة، والمساواة أمام القانون.

تتطوي هذه المبادئ على تمكين الأشخاص من سلامة أجسادهم وخصوصيتها والولاية عليها. وبالتبعية، فإن تناول حقوق الإنسان الخاصة بالنساء تتضمن مبدأً تمكين النساء من الولاية على أجسادهن، وهي مصلحة تعلق على مصلحة الدولة أو ما قد يكون للسياق الثقافي الأوسع من مصلحة في هذه الأجساد. وعلى الرغم من إن العبارة الأخيرة هي عبارة مباشرة وواضحة في إطار حقوق الإنسان، فهي لا تزال محل جدل واسع وما زال تطبيقها على النساء يستثير الغضب ويُشعر الناس بالإهانة. وهذا الغضب ينبع جزئياً من حقيقة إن سكن الإنسان في جسده بأمان يستتبع المطالبة بالحق في التمتع به. وبالتالي فإن مفهوم السلامة الجسدية يقود بشكل طبيعي إلى مفهوم الاستقلال الذاتي، الذي هو بالنسبة إلى جنسانية المرأة موضع قلق استثنائي الحدة. فإن فكرة مطالبة النساء بمصلحتهن المشروعة في أجسادهن، بحيث يصبح التعدي الثقافي أو السياسي عليها انتهاكاً، قد أصبحت مفهوماً مشحوناً بشكل خاص.

واعتماداً على الفاعلين والملابسات، يمكن لأوجه الاختلاف والتماس بين التشهير بالمدافعات ونشويه سمعتهن والتهديدات النفسية والتعدي البدني عليهن أن تكون غير واضحة. فكما تفيد تقارير الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان، فإن "المدافعات عن حقوق الإنسان في أرجاء العالم كافة يدفعن

⁴⁸ المادة الخامسة (أ)، المصدر السابق

ثمنا باهظاً لعملهم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان للآخرين.⁴⁹ وكما توضح الحالات التي ناقشناها أعلاه، فإن النساء اللاتي يتناولن حقوق الإنسان بشكل عام، وليس بالضرورة من خلال عدسة الجنسانية أو الصحة الإنجابية، يتعرضن تحديداً للخطر بسبب تهديد نظام النوع الاجتماعي. فالنساء اللاتي يجرؤن على تحدي التقاليد الاجتماعية، سواء كان بمجرد وجودهن في الشارع للهتاف ضد الحكم العسكري أو سب ضباط الجيش أو المبيت في الميدان، كما في حالة سارة، يتعرضن للعنف والتهديد الجنسيين وتوجه إليهن اتهامات تهدف إلى النيل من شخصهن.⁵⁰

كذلك تطعن الانتهاكات المرتكبة بحق المدافعات عن حقوق الإنسان في التقسيم الكلاسيكي لثنائية الجنس والنوع الاجتماعي. فبينما يعتبر الجنس مجالاً بيولوجياً معني "بالاختلافات العلمية والحيادية بين الرجال والنساء"، فإن النوع الاجتماعي من ناحية أخرى يُفهم على أنه الهوية التي يشكلها المجتمع والتي تسند الأدوار الاجتماعية "الملائمة" لكل من الرجال والنساء.

ومع ذلك فإن فكرة إن الاختلافات البيولوجية غير اجتماعية أو سابقة على التقسيم الاجتماعي للأدوار قد انتقدت كثيراً، وقد تزايد اعتبارها تصنيفاً ثقافياً تسبب في تشويه تشكل الوعي بالجنسين والعلاقة في ما بينهما. فالجنس شديد التشابك مع ما تتعرض له المدافعات عن حقوق الإنسان من انتهاكات قائمة على النوع الاجتماعي، والتي هي في لبها قائمة على الطبيعة البيولوجية، سواء كانت فكرة إن النساء أضعف من الرجال وما إلى ذلك، أو إنهن لا ينتمين إلى المجال العام أو إنه ينبغي أن تكون "طهارة" أجسادهن من خلال "العذرية" البيولوجية دائماً تحت نصب الأعين، إلى الربط بين البيولوجيا والمجالات والأنشطة التي تعتبر أقل قيمة في حياة النساء من مجالات الرجال وأنشطتهم مثل تربية الأطفال والعمل المنزلي. فالبيولوجيا هنا هي كناية عن انعدام القيمة، أو الدونية، أو الاختلافات البدنية التي تبرر عدم المساواة على المستويين الاجتماعي والسياسي، أو تبرر حتى التعديت التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان. فالنساء من أمثلة هدير يتعرضن للتأنيب ويُطالبن بلعب الأدوار الملائمة لهن مثل الأمومة ورعاية الأطفال، بينما تُتهم يمينى وهي تتفحص ركبته المجروحة بإغواء العسكري. كذلك فإن الاختلافات الجسدية لا تسمح بالمساواة بين الرجل والمرأة في ما يتعلق بحرية التعبير اللفظي، ولذلك عُوقبت عادة كمال على سب الرجل الصعيدي. وهكذا يبدو من الحالات التي غطاها هذا الجزء من التقرير، إن السبب وراء مكاسب المرأة الأدنى لا علاقة له بالتشريح بقدر ما يتعلق بالأحرى بالثقافة التي تأخذ شكلاً بيولوجياً.

وبغض النظر عما إذا كانت الاعتداءات لفظية أم بدنية، فإن انتهاك أجساد النساء وعقولهن لا يزال يستخدم كتكتيك مع تفاوت درجات نجاحه، فيقال للنساء إنهن يهددن "المجتمع" ويفككن "الأسرة". وتتطوي هذه الانتقادات على اتهام ضمني، قد يقال أحياناً على الملأ، بأن المدافعات عن حقوق الإنسان فاجرات و"متسيبات" وخارجات عن السيطرة. وعادة ما تكون آثار هذه الانتهاكات عميقة على المستوى الشخصي بحيث تتسبب في ندبات نفسية قد يستمر صداها

⁴⁹ انظر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، لجنة لحقوق الإنسان، الدورة الثامنة والخمسون، "تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: المدافعون عن حقوق الإنسان"، 27

فبراير 2002 (E/CN.4/2002/106)، ص 24

⁵⁰ انظر منظمة العفو الدولية: "Essential Actors of Our Time: Human Rights Defenders in the Americas," November 2003, p. 37

طويلا حتى بعد انقضاء الانتهاك الفعلي. فبعد مرور ما يقرب من شهر على الانتهاكات المرتكبة بحق هدير، كتبت على مدونتها تقول:

أنا أحارب كل يوم لأغادر فراشي مع علمي بعدم جدوى ذلك... ليس لدي سبب واحد يدفعني إلى الخروج إلى العالم ولكنني خرجت على أية حال. لقد فشلت محاولاتي في العودة إلى حياتي "الطبيعية" أو على الأقل في استرجاع الأجزاء التي تركتها ورائي مني... لم أسع أبدا وراء هذه الدراما فأنا في الواقع أكره ما أصبحت عليه ولكن ذلك يفوق قدرة عقلي وجسمي على الفهم.⁵¹

على الرغم مما يواجهه من انتهاكات فريدة، من المهم ألا نتعامل مع المدافعات عن حقوق الإنسان كقناة منعزلة، بل ينبغي التعامل على الأحرى مع النوع الاجتماعي على إنه القاسم المشترك بين معاناة مختلف فئات المدافعات. وعدم استخدام النوع الاجتماعي كعدسة تحليلية قد يؤدي إلى تثبيت فئة المرأة كتصنيف جامد، وهو الأمر الذي يمكن من ناحية أن يشير إلى الحاجة إلى مداخلات مخصصة للنساء، أو أن يزيد من ناحية أخرى من عزلة حقوقهن وفصلها عن بقية الحقوق، وهو الأمر الذي تسبب في انعدام الجهود المبذولة للخروج بردود تلائم خصوصيات تجارب المدافعات عن حقوق الإنسان. وأحد أهم الأسباب التي تدفعنا إلى تقديم كلمة "نوع اجتماعي" بهذا الحس الأوسع هو الإصرار على عدم إمكانية اختزال "مسألة المرأة" إلى الجنس فحسب بمعنى الجنسانية، وعلى ضرورة اشتمالها على كل مجالات المجتمع بما في ذلك هياكل هذا المجتمع. فالنوع الاجتماعي في هذا السياق هو بناء فكري، وطريقة لفهم العالم بتحدي الحياد الجنسي الذي طالما اتسم به الخطاب التقليدي لحقوق الإنسان.

توصيات إلى السلطات المصرية

1- الاعتراف العلني بالدور الكبير الذي لعبته المدافعات عن حقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان كخطوة أولى نحو وقف المخاطر التي يواجهها وفقا لإعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان (A/HRC/13/22) الفقرة 114 (أ)

2- أخذ خطوات إيجابية لإصلاح قوات الشرطة. فمع استمرار استخدام الشرطة للعنف المفرط، ينبغي أخذ خطوات لإصلاحها بحيث يلتزم أفرادها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان الملزمة للحكومة المصرية. وإحدى الخطوات التي يمكن أخذها هي تعديل المادة 102 من قانون الشرطة رقم 109 لعام 1971 بحيث ينحصر استخدام القوة المميتة على حالات الدفاع عن النفس أو الدفاع عن الآخرين ضد خطر الموت المحقق أو الإصابة الخطيرة.

⁵¹ " ما قتلته الثورة داخلنا" ، 15 يناير ، 2011 ، متاح بالإنجليزية على:

3- تبني إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ليصبح جزءاً من التشريع الداخلي وإنشاء مكاتب تنسيق للمدافعين عن حقوق الإنسان داخل مكتب رئيس الجمهورية أو الحكومة أو غير ذلك من الوزارات ذات الصلة.⁵²

4- وقف حملات التشنيع الموجهة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والتركيز على محاكمة مرتكبي الانتهاكات بدلا من تبريرها، والإقرار بأنه لا يمكن لأية ظروف أن تجيز الهجمات على المدافعات عن حقوق الإنسان.

5- الوقف الفوري لسياسة استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان بالانتهاكات ذات البعد النوعي في محاولة لدفعهن خارج المجال العام، والتحقيق في مثل هذه الحالات من العنف ومحاكمة مرتكبيها، ولا سيما تلك التي ترتكب أثناء المظاهرات والاعتصامات كأولوية.

6- كفالة تهيئة مناخ موات لمظاهرات الطلبة بوصفها استثمار اجتماعي، حيث تشكل المظاهرات أولى خبرات المشاركة في الحياة العامة والدفاع عن حقوق الإنسان، وهي أيضا واجب قانوني.⁵³ فما يحدث في مصر الآن هو أبعد ما يكون عن تهيئة بيئة تسمح للشباب بالتجمع والتعبير عن آرائهم في الشؤون التي تؤثر عليهم، حيث يتم ضرب الطلبة وفي بعض الحالات يدهسون كما حدث في جامعة المنصورة تحت سيارة نقل عميدين.

7- السماح للإعلام بتغطية المظاهرات بوصفها سبيلا جوهريا لنقل تظلمات المتظاهرين أمام الرأي العام. يوصي الممثلة الخاصة لشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان بأن تنقل وسائل الإعلام تقارير حول المناحي المتعلقة بحقوق الإنسان في المظاهرات وأن تسعى إلى التعاون مع المدافعين عن حقوق الإنسان لهذه الغاية.⁵⁴ ينبغي على مصر أن توقف على الفور الممارسات الخاصة بإجبار المتظاهرين المحتجزين بشكل غير قانوني على الظهور في مقابلات على شاشات التلفزيون رغما عن إرادتهم، كما حدث من قبل أثناء اشتباكات ديسمبر في حالة سارة -إحدى المتظاهرات المحتجزات- التي لکمها الملازم أحمد منصور في عينها لرفضها الظهور في مقابلة على تلفزيون الدولة.⁵⁵

⁵² مجلس حقوق الإنسان، الجلسة الثالثة عشر، تقرير المقرر الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، السيدة مارغريت سيكاغيا، 30 ديسمبر 2009

http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/13session/A-HRC-13-22_ar.pdf (أ). انظر: 114 (A/HRC/13/22)، فقرة 114 (أ).

⁵³ الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الثانية والستون، "المدافعون عن حقوق الإنسان" (A/65/223)، 13 أغسطس 2007، فقرة 101 (ب)، انظر:

<http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/62/225>

⁵⁴ المصدر السابق، فقرة 101 (هـ) (2)

⁵⁵ جرت الإشارة إلى الموقف المعادي الذي اتخذته تلفزيون الدولة من المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر في الرسالة الموجهة إلى مصر في نوفمبر 2011 من المقرر

الخاص بالحق في حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، والمقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان، والتي أشارا فيها إلى إن وسائل الإعلام المملوكة للدولة المصرية قد استُخدمت علي نحو متزايد لممارسة الضغط علي منظمات المجتمع المدني عن طريق نعتهم بالمعلماء الاجانب بسبب التمويل الأجنبي الذي يُزعم إن البعض منها قد

حصل عليه. انظر: Mandates of the Special Rapporteur on the rights to freedom of peaceful assembly and of association, and the Special

Rapporteur on the situation of human rights defenders, AL Assembly & Association (2010-1) G/SO 214 (107-9) EGY 12/2011, 17

November 2011, available at

https://spdb.ohchr.org/hrdb/19th/AL_Egypt_17.11.11_%2812.2011%29.pdf

8- حماية الحق في الحصول على انتصاف فعال في حالة التعرض لانتهاكات. ينبغي على مصر أن تكفل إجراء تحقيقات فورية وحيادية في كل الانتهاكات المرتكبة بحق المدافعات عن حقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبيها بغض النظر عن رتبهم أو وضعهم. ينبغي على الدولة أيضا أن تكفل احتكام ضحايا الانتهاكات إلى العدالة وحصولهم على سبل انتصاف عادل وفعال بما في ذلك التعويض.⁵⁶

⁵⁶ المتحدة الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الثانية والستون، "المدافعون عن حقوق الإنسان" (A/62/225)، 13 أغسطس 2007، فقرة 66، انظر: <http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/62/225>